National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

التطبيع مع سوريا: فشل الدبلوماسية الدفاعية 3
معهد بروكنغز 3
كسر قبضة الكبتاغون: كيف تستخدم سورية هذا المخدّر لغرض الضغط السياسي 7
كارنيغي 7
سوريا وتركيا بعيدتان عن إعادة تطبيع العلاقات بينهما 13
إنكستيك ميديا 13
الاشتباكات الأخيرة بدير الزور تتقاطع مع مصالح دمشق وطهران 15
معهد واشنطن 15
توقعات حول انخفاض عدد اللاجئين السوريين في تركيا "فجأة" إلى 2.4 مليون 18
مركز دراسات الهجرة بجامعة أنقرة 18
حرب ظل تقودها أمريكا في صحراء سوريا ضد تنظيم الدولة العائد 20
وول ستريت جورنال 20
صدامات الشمال السوري: انتصار لغة المصالح على لغة "الأخوّة"؟ 23
معهد واشنطن 23

رؤية دول الخليج للأمن القومي تتجاوز حدودها البرية 27

معهد كارنيغي 27

ملاحظة: جميع الآراء والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن كاتبها أو ناشرها فقط

التطبيع مع سوريا: فشل الدبلوماسية الدفاعية

معهد بروكنغز

ستيفن هيدمان

(اللغة الانجليزية) 02 آب 2024

نص المقال: في نهاية شهر مايو، عينت السعودية أول سفير لها لدى سوريا منذ أن أغلقت سفارتها في دمشق قبل 12 عاما. عودة السفير السعودي لم تكن سوى الخطوة الأخيرة التي اتخذتها الدول العربية لتطبيع العلاقات مع نظام الأسد. وفي عام 2018، أصبحت الإمارات العربية المتحدة أول من أعاد العلاقات مع دمشق (على الرغم من أنها أرسلت سفيراً إلى سوريا فقط في يناير 2024). أطلقت الخطوة الإماراتية عملية إعادة تأهيل النظام الذي تم التعامل معه على أنه منبوذ إقليمياً منذ عام 2011 بسبب قمعه الوحشي للاحتجاجات الشعبية. وحذت جهات فاعلة إقليمية أخرى حذوها، بما في ذلك الأردن والبحرين، لكن التطبيع لم يكتسب زخما كبيرا إلا في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب جنوب تركيا وشمال سوريا في فبراير 2023. وبعد أشهر فقط، في مايو، صوتت جامعة الدول العربية لصالح إعادة عضوية سوريا، منهية بذلك التعليق الذي يعود إلى عام 2011.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت العديد من الدول العربية، بما في ذلك الأردن والمملكة العربية السعودية والعراق ولبنان ومصر، لجنة اتصال عربية بشأن سوريا للتفاوض حول عودة سوريا مرة أخرى إلى الحظيرة العربية، بما في ذلك، احتمالية تزويد سوريا بالدعم المالي الذي هي بأشد الحاجة إليه. ومنذ ذلك الحين، شارك الرئيس السوري بشار الأسد مرة أخرى بشكل مستمر في المنتديات الإقليمية، بما في ذلك القمة الطارئة التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بشأن غزة، حيث شجب العنف الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين – مع غض الطرف عن تواطؤه المباشر في القتل الوحشي لمئات الآلاف من المدنيين السوريين.

بدأ جيران سوريا في تطبيع علاقاتهم مع دمشق بعد سنوات من العزلة والعقوبات التي فشلت في إحداث تغيير في سلوك نظام الأسد، مع تزايد مخاوفهم بشأن الآثار المباشرة للأزمة الاقتصادية السورية على الاستقرار الإقليمي. وزعموا أن الجزرة، على شكل استراتيجية خطوة مقابل خطوة أمر من شأنه أن يقدم للأسد حوافز، وربما يحقق ما لم تحققه سياسة العصا. كانت هناك ثلاث قضايا تلوح في الأفق بشكل خاص على الأجندة العربية: الحاجة إلى خلق الظروف التي تسمح بالعودة الآمنة للاجئين؛ إنهاء أو على الأقل الحد من إنتاج وتهريب الكبتاجون، وهو مخدر كان يتدفق إلى المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى؛ واحتمال أن تؤدي العودة إلى الحظيرة العربية، إلى جانب الأموال الخليجية، إلى تخفيف نفوذ إيران في سوريا.

وبعد مرور عام، ما الذي أحدثه التطبيع؟ لقد منح الاعتراف والشرعية لنظام قاتل، لكنه كان فاشلا في جميع النواحي الأخرى. لقد اتخذت الأنظمة العربية خطوات أحادية الجانب دون تحركات متبادلة من جانب الأسد. ولم يؤد التطبيع إلى أي تقدم ملموس نحو الأهداف التي سعى إليها أعضاء لجنة الاتصال العربية. كما يتعرض اللاجئون الذين أُجبروا على العودة إلى سوريا من لبنان للاحتجاز والتعذيب. الغالبية العظمى منهم غير مستعدة للمخاطرة بالعودة الطوعية. ولا تزال كميات ضخمة من الكبتاغون تتدفق عبر الحدود السورية، بدعم ومشاركة مباشرين من شخصيات بارزة في النظام، بما في ذلك شقيق الرئيس، ماهر الأسد. وفي غياب أي محاولة جدية من جانب النظام للقضاء على التهريب، هاجم الأردن منشآت الإنتاج داخل سوريا، وأسقط طائرات بدون طيار تحمل المخدرات، ونشر جيشه لمواجهة عصابات التهريب المسلحة التي تحاول اختراق الحدود. كما أن استراتيجية الخطوة بخطوة لم تكن فعالة أبدا في إضعاف النفوذ الإيراني في دمشق. وفي مواجهة تعنت الأسد، أفسح التفاؤل الحذر الذي ساد العام الماضي المجال أمام اعتراف قاتم بحدود التطبيع وعمق تعنت نظام الأسد. في 7 مايو 2024، أي بعد مرور عام على استعادة سوريا عضوية الجامعة العربية، علقت لجنة الاتصال العربية بشأن سوريا اجتماعاتها. وفي حين تم الإعلان عن اجتماع مستقبلي في بغداد، فإنه لم يتم تحديد موعد له.

وعلى الرغم من إخفاقاتها، فإن كل المؤشرات تشير إلى أن الأنظمة العربية ليست مستعدة بعد لإعادة التفكير في تعاملها مع نظام الأسد. وبدلاً من ذلك، قاموا بالسير في طريق التطبيع كشكل من أشكال السياسة وكانه أمر معتاد. ولم تقم المملكة العربية السعودية بإعادة وفدها الدبلوماسي إلى دمشق في أواخر شهر مايو فحسب، بل إنها استهزأت أيضًا بالعقوبات الأمريكية حيث أرسلت إلى سوريا قطع الغيار التي تحتاجها للحفاظ على أسطولها المتهالك من الطائرات المدنية. كما استؤنفت الرحلات الجوية بين دمشق والرياض. ومع تعثر المفاوضات الجماعية، غيرت الأنظمة العربية مسارها، فركزت بدلاً من ذلك على تطوير العلاقات الثنائية لتعزيز مصالحها الخاصة. وحتى قبل إعادة سوريا إلى جامعة الدول العربية، أنشأت عمان وسوريا لجنة عمان-سورية المشتركة. زار رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، دمشق في منتصف عام 2023 - وهي الزيارة الأولى من نوعها منذ أكثر من 10 سنوات - بينما أجرى وزير الخارجية السوري، فيصل المقداد، مؤخرًا مناقشات حول تعزيز العلاقات الثنائية مع نظرائه من مصر والبحرين وسوريا، والإمارات العربية المتحدة.

وبينما تواصل سوريا المشاركة في مؤتمرات القمة الإقليمية، بما في ذلك الاجتماع الأخير للجامعة العربية في المنامة، فليس هناك شك في أن الأسد يفضل التعامل مع الدول المجاورة على أساس ثنائي وليس متعدد الأطراف. لأن هذا النهج يمكّن الأسد من إعطاء الأولوية لتواصله الدبلوماسي. وفي إشارة إلى تجاهله النسبي لأولويات الأردن – كانت عمان منتقدة صريحة لتورط نظام الأسد في تجارة الكبتاغون ويقال إنها قادت الجهود الرامية إلى تعليق عمل لجنة الاتصال العربية – كانت العلاقات الأردنية السورية أكثر برودة من تلك التي كانت في السابق بين النظام ودول الخليج. ولا يعني أي من هذا أن الأنظمة المجاورة قد وضعت جانباً عدم ثقتها في الأسد، في الواقع، تفضل الأنظمة الخليجية تعريف نهجها تجاه سوريا على أنه المشاركة أو عدم العزلة بدلاً من التطبيع. ومن جانبهم، يشكو المسؤولون السوريون من رفض الأنظمة الخليجية تقديم دعم مالي كبير لدمشق.

بالنسبة لأولئك الذين ينظرون إلى عزل نظام الأسد ومعاقبته كرد فعل ضروري على سلوكه – دوره الموثق في أعمال العنف الجماعي والجرائم ضد الإنسانية التي تشمل أكثر من 300 استعمال معروف للأسلحة الكيميائية، ورفضه المستمر تقديم معلومات عن مصير الأسد. أكثر من 125 ألف معتقل محتجزين في نظام السجون الذي وصفته هيومن رايتس ووتش بأنه "أرخبيل تعذيب"، وسرقته المنهجية لممتلكات النازحين قسراً، ودوره في تجارة الكبتاغون - وقد أثبت التطبيع أنه نتيجة خاسرة. فهو يكافئ إجرام النظام، ويقوض احتمالات المساءلة، ويسهل تجنب العقوبات. إذا كانت هناك لعبة طويلة كامنة وراء استراتيجية "شيء مقابل لا شيء"، فقد ثبت أنها بعيدة المنال.

علاوة على ذلك، فإن الاستمرار في التطبيع له عواقب وخيمة على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. إن الحكومات المجاورة التي تعمل على الحد من تدفق المخدرات غير المشروعة سوف تجد نفسها في وضع حرج بسبب رفض نظام الأسد اتخاذ إجراءات صارمة في مواجهة تجارة المخدرات. وبالمثل، لا يوجد سبب للاعتقاد بأن الحوافز المقدمة مقابل التطبيع ستقنع نظام الأسد بتغيير مساره وخلق الظروف المواتية للعودة الطوعية للاجئين. وفي كلا الجانبين، ستدفع الحكومات العربية ثمناً باهظاً للانغماس في عملية التطبيع التي سمحت بارتكاب خطأ في مغازلة نظام الأسد. وبعيداً عن جيران سوريا، أعطى خطاب التطبيع ترخيصاً للزعماء اليمينيين القوميين في أوروبا للضغط من أجل عودة اللاجئين السوريين ورفض طلبات اللجوء المقدمة من السوريين. في أوائل يونيو، أكد مسؤولون من سبع دول أوروبية – النمسا، وجمهورية التشيك، وقبرص، واليونان، وإيطاليا، ومالطا، وبولندا – أن الظروف في البلاد "تحسنت" بما يكفي لإعادة النظر في وضع اللاجئين السوريين. وفي الآونة الأخيرة، قضت محكمة ألمانية بأن سوريا أصبحت الآن آمنة لعودة اللاجئين، وهي النتيجة التي تتعارض مع الحقائق الموجودة على الأرض.

إن الحل الواضح للاستراتيجية التي تمنح فوائد سخية لنظام الأسد دون الحصول على أي شيء في المقابل هو وقفها. لقد حان الوقت لكي تعترف الحكومات الإقليمية بعدم جدوى التطبيع وتغيير المسار. جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين، يحتاج جيران سوريا إلى التأكيد من جديد على أن نظام الأسد نفسه، وبشكل مباشر، سيدفع ثمناً باهظاً لرفضه المستمر للتعاون، سواء فيما يتعلق باللاجئين أو الكبتاجون أو القضية الأكبر المتمثلة في طريق الخروج من الصراع سوريا يتوافق مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254. نظام الأسد ليس نظاما طبيعيا. ولا يستفيد جيران سوريا من التظاهر بانه كذلك.

من جانبها، ستستفيد الولايات المتحدة بشكل جيد من بذل جهود أكثر حزماً لعكس اتجاه التطبيع وتأكيد وضع نظام الأسد المنبوذ. ينبغي على الإدارة أن تتحرك الآن، قبل الفترة الانتقالية في يناير، لنشر مجموعة كاملة من الأدوات الدبلوماسية المتاحة لها - بما في ذلك دبلوماسية اقتصادية أكثر قوة من خلال فرض عقوبات من طرف ثالث - للإشارة بشكل أكثر حزما إلى نيتها في تعطيل مسار التطبيع. عملية التطبيع معيبة للغاية. وحتى الآن، تنازلت الإدارة إلى حد كبير عن النفوذ المحدود الذي منحه إياها الكونجرس من خلال قانون قيصر لحماية المدنيين

السوريين. ولم تفعل أكثر من مجرد التعبير عن الشكوك بشأن التطبيع مع توضيح أنها لن تفعل شيئًا لمعارضته. في مارس 2023، قالت مساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، باربرا ليف، إن رسالة الإدارة كانت "إذا كنت ستتعامل مع النظام، فاحصل على شيء مقابل ذلك". ومع وجود الأدلة على فشل التطبيع، فقد حان الوقت لأن تبتعد الإدارة عن الهامش، وتستعيد كل ما يمكنها حشده من نفوذ، وتقاوم عرقلة مجلس الشيوخ لقانون مكافحة التطبيع الذي يفرضه نظام الأسد، وتستفيد من العقوبات على نطاق أوسع بكثير. وقع الرئيس دونالد ترامب على القانون من خلال قانون قيصر لردع الأطراف الثالثة عن التعامل مع نظام الأسد. والبديل هو استمرار استعادة وضع نظام الأسد ببطء، مما يعرض اللاجئين الذين أعيدوا قسراً إلى وطنهم لعنف النظام، حتى مع أنه يتيح استمرار تدفق الكبتاغون إلى خارج سوريا ويضمن استمرار معاناة السوريين العاديين.

(ترجمة مركز الشرق العربي)

المصدر: معهد بروكنغز

كسر قبضة الكبتاغون: كيف تستخدم سورية هذا المخدّر لغرض الضغط السياسي

كارنيغي

هشام الغنام

(اللغة الإنجليزية والعربية) 07 آب 2024

نص المقال: استخدم نظام الرئيس السوري بشار الأسد الكبتاغون جزئيًا كوسيلة لإعادة دمج سورية في العالم العربي ولتعزيز موقعه بعد سنوات من الصراع والعزلة الدولية.

شهدت منطقة الخليج منذ العام 2011 ارتفاعًا كبيرًا في حجم عمليات الإتجار بالمخدّرات وتطوّرت الأساليب المستخدمة فيها على نحو ملحوظ. وازدادت بشكل خاص إمدادات الكبتاغون، وهي مادة مخدّرة تتكوّن من الأمفيتامين والثيوفيلين، ويشكّل تعاطيها آفةً تهدّد الأمن الاجتماعي والسلم الأهلي. لكن المشكلة ليست محصورة بالجريمة المنظمة فحسب، بل تتعدّاه لتؤثّر على المجال السياسي أيضًا. فقد استخدم نظام الرئيس السوري بشار الأسد وحلفاؤه الإتجار بالكبتاغون كورقة للضغط على دول الخليج، من أجل إعادة سورية إلى الحضن العربي وانتزاع تنازلات تسمح للنظام بتعزيز موقعه بعد ثلاثة عشر عامًا من الصراع.

لكن، حتى هذا الأمر قد لا يكون كافيًا للحدّ من إمدادات الكبتاغون، إذ إن إنتاج هذه المادة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمصالح مجموعات نافذة في سورية، بما فيها كبار المسؤولين في القيادة. ومن أجل ضمان تعاون نظام الأسد، ينبغي أن تكون التنازلات الخليجية كبيرة، وأن تلبّي حاجات النظام الماسّة إلى الموارد المالية، والمساعدات اللازمة لإعادة إعمار سورية، فضلًا عن الدعم السياسي في وجه المطالب الغربية بتغيير النظام، على الأقل هذا ما يطمح إليه النظام السوري. لكن حتى إذا تَحقَّق ذلك، يبقى من الضروري تذليل العقبات الخارجية التي تحول دون إبرام اتفاق، إلّا أن هذا الأمر يبدو مستبعدًا في المستقبل المنظور. ومن غير المتوقَّع إحراز تقدّم يُذكر في حلّ هذه المسألة من دون تنفيذ رزمة شاملة من الإجراءات التي تُعالج مختلف أبعاد تجارة الكبتاغون والأزمة الأوسع نطاقًا التي تعصف بسورية.

تهديدٌ مُحدِقٌ بالمجتمعات الخليجية

يوم 23 نيسان/أبريل 2022، أقدم رجلٌ من محافظة القطيف في المنطقة الشرقية من السعودية على إضرام النار داخل منزله بسكب مادة البنزين، ما أدّى إلى وفاة أربعة من أفراد أسرته. وتبيّن في التحقيق أن الجاني، وهو في العشرينيات من العمر، قد ارتكب الجريمة تحت تأثير تعاطي الشبو، وهو مخدّر شبيه في مفعوله إلى الكبتاغون، فكلاهما ينتميان إلى المادّة نفسها، وهي الأمفيتامين.

هذه الحادثة هي مجرّد مثالٍ واحد على الأضرار التي يُلحقها الكبتاغون بحياة الناس في المملكة. تُعدّ السعودية الوجهة الأساسية التي يستهدفها مهرّبو الكبتاغون من بين دول الخليج، بسبب سوقها الكبير واقتصادها الضخم وحدودها الشاسعة مع كلٍّ من الأردن والعراق. وذكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة أن أكثر من نصف إجمالي كميات الكبتاغون التي تمّ ضبطها في المنطقة بين العامَين 2012 و2021، ونسبتها حوالى 67 في المئة، كانت في المملكة، ما دفع بعض وسائل الإعلام الدولية إلى وصفها بأنها أهم أهداف مهرّبي المخدّرات وجائزتهم الكبرى في الشرق الأوسط على الإطلاق.

بدأ تصنيع الكبتاغون في شركة الأدوية الألمانية "ديغوسا فارما غروب (Degussa Pharma Gruppe) "في العام 1961، كبديل لمادّتَي الأمفيتامين والميثامفيتامين، اللتَين كانتا تُستخدمان آنذاك لعلاج حالات النوم القهري (التغفيق) والإعياء والاضطرابات السلوكية. لكن تبيّن لاحقًا أن الكبتاغون يسبّب الإدمان الشديد ويُلحق الضرر بصحة الفرد العقلية والبدنية، وبحلول ثمانينيات القرن العشرين جزم المجتمع الطبي بأن مخاطره تفوق فوائده، فتمّ حظره حول العالم.

وعلى الرغم من الحظر، استمر تصنيع الكبتاغون بصورة غير مشروعة في أوروبا الشرقية ولاحقًا في العالم العربي، وشاع استخدامه خلال الحرب في سورية بعد العام 2011. اشتهر الكبتاغون بأنه "مخدّر الجهاديين" أو "كوكايين الفقراء"، وهو يسهم في زيادة الانتباه والتركيز ويؤخّر الشعور بالنعاس والجوع، ما يفسّر نوعًا ما شعبيته في أوساط المقاتلين الذين كانوا يحتاجون إلى البقاء في حالة يقظة وتأهّب. مع ذلك، يمكن أن يسبّب تعاطي الكبتاغون أيضًا التشوّش الذهني والهلوسة، ما يقوّض قدرة الأشخاص على التحكّم بتصرّفاتهم واتّخاذ قرارات سليمة.

صحيحٌ أن تعاطي المخدّرات في السعودية ودول الخليج ليس ظاهرة جديدة، إلّا أنه لم يطرح مشاكل اجتماعية جسيمة إلى حين انتشار الكبتاغون. أشار تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة في العام 2023 إلى أن سورية ولبنان هما نقطة الانطلاق الأساسية لشحنات الكبتاغون المتدفّقة نحو دول الخليج. وقد دفع ذلك المملكة إلى اتّخاذ قرار حظر استيراد كافة المنتجات اللبنانية في العام 2021 لكبح تهريب المخدّرات. وفي آب/أغسطس 2022، كشف السفير السعودي في بيروت أن سلطات المملكة صادرت أكثر من 700 مليون حبّة كبتاغون هُرِّبت إلى أراضيها من لبنان منذ العام 2014. وخلال العام نفسه، ضبطت السلطات السعودية 46 مليون حبّة في شحنة من

الدقيق إلى الرياض. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، تمّت مصادرة أكثر من 2.9 مليون حبّة كبتاغون في منفذ الحديثة البرّي على الحدود مع الأردن ومنفذ الربع الخالي على الحدود مع عُمان.

يستخدم المهرّبون النقل البرّي كما البحري لتصدير حبوب الكبتاغون، ويختارون أحيانًا مسارات تمرّ عبر أوروبا، ناهيك عن أنهم لجأوا إلى شتّى أنواع الأساليب لإخفاء هذه المادة. فعلى سبيل المثال، تمكّنت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك السعودية في آذار/مارس 2023، من إحباط محاولة تهريب 3.3 ملايين حبّة كبتاغون في ثلاث شحنات – عُثِر على إحداها مُخبّأة في تجويف إطارات شاحنة في ميناء ضباء على البحر الأحمر، والثانية في خزان الهواء الخاص بشاحنة في الميناء نفسه، والثالثة في شحنة خضار وفواكه في منفذ الحديثة الحدودي. وفي نيسان/أبريل 2023، عُثر على 12.7 مليون حبّة كبتاغون مخبّأة داخل شحنة فاكهة الرمّان في ميناء جدّة، وفي الشهر الذي تلاه تمّ ضبط 8.3 ملايين حبّة كانت مخفيّة داخل شحنة مبيّض قهوة في الرياض. وفي كانون الثاني/يناير 2024، صادرت السلطات 841 ألف حبّة مخبّأة داخل صناديق حديدية في شاحنة عند معبر الحديثة، وأحبطت في آذار/مارس الفائت محاولة تهريب أكثر من مليون حبّة كبتاغون في ميناء ضباء، كانت مخبأة في شحنة فاكهة الشمّام.

وعلى الرغم من عدم توافر بيانات رسمية جديدة حول تعاطي الشباب للمخدّرات في المملكة، صرّح أمين عام اللجنة الوطنية لمكافحة المخدّرات السعودية في العام 2015 أن معظم مدمني المخدّرات في المملكة تتراوح أعمارهم بين 12 و22 عامًا. لا بدّ من إجراء المزيد من الأبحاث لدراسة العوامل التي تدفع الشباب السعودي إلى تعاطي الكبتاغون، لكن الأدلة المتناقلة تشير إلى أن الطلاب مثلًا يتناولون هذه المادة لمساعدتهم في التأقلم مع الامتحانات؛ بينما يستخدمها العمّال لتعزيز قدرتهم على العمل لفترة أطول وزيادة إنتاجيتهم؛ ويلجأ البعض إلى تعاطي الكبتاغون كعقارٍ ترفيهي، بسبب شعورهم بالملل، أو نتيجة ضغط الأقران، أو لمجرّد القيام بتجربة جديدة.

نظرًا إلى خطورة آفة الكبتاغون على المجتمع، حاولت السلطات السعودية محاربتها بشتّى الطرق، علمًا أنها أعطت الأولوية للحلول الأمنية. ففي أيار/مايو 2023، توعّد وزير الداخلية السعودي الأمير عبد العزيز بن سعود باستهداف مهرّبي المخدّرات، قائلًا: "ضربة تتلوها ضربات، لن ينجو منها مروّجو ومهرّبو المخدّرات، ومن يستهدفون مجتمعنا ووطننا". وأعلنت المديرية العامة لمكافحة المخدّرات عن اعتقال أفراد بتهمة بيع الكبتاغون. علاوةً على ذلك، عزّزت المملكة التنسيق بين أجهزتها الأمنية وخصّصت جزءًا أكبر من ميزانيتها لمكافحة تهريب المخدّرات. واستخدمت أيضًا الذكاء الاصطناعي بهدف التصدّي لتجارة المخدّرات العابرة للحدود ومكافحة غسل الأموال. وعلى الرغم من الجهود السعودية الكبيرة والقوانين الصارمة التي تعاقب على استيراد المخدّرات غير المشروعة وتصنيعها وحيازتها واستخدامها، يبدو أن هذا النهج يواجه تحديات عدة أبرزها كثافة محاولات التهريب إلى المملكة واستهدافها من الخارج.

اتّبعت المملكة أيضًا طرقًا أخرى لمكافحة آفة المخدّرات في أوساط الشباب. فركّزت على إعادة التأهيل مثلًا، مشدّدةً على أن التدخل المبكر يعزّز فرص التعافي من الإدمان ويقلّل من احتمالات حدوث انتكاسة. في الوقت نفسه، أطلقت الحكومة، وفقًا لمصدَرين على اطّلاع، مبادرات لإشراك الشباب في أنشطة ثقافية، ما يقلّص احتمالات تعاطيهم المخدّرات. يرى المسؤولون في الواقع أن انخراط الشباب في الأنشطة الثقافية يمكن أن يسهم في تعزيز شعورهم بالانتماء، ويوفّر لهم آليات تأقلم صحية، ويحسّن تقديرهم لذاتهم، ما قد يقلّل من خطر تعاطي المخدّرات. وبات شائعًا قيام المواطنين بالتوعية على مخاطر المخدّرات عبر نشر تغريدات عبر منصة أكس(X) ، والتذكير بعقوبات التورّط في أنشطة مرتبطة بالمخدّرات. لكن هذه المبادرات لم تخفّف كثيرًا من فداحة خطر المخدّرات، ما فتح الباب للّجوء إلى الحلول السياسية ومكافحة المخدّرات من مصدرها بهدف التصدّي لعمليات إنتاج وتوزيع الكبتاغون أو احتوائها.

استراتيجية نظام الأسد والمعضلة الخليجية

يعمد النظام السوري إلى الإتجار بالكبتاغون كمصدر رئيس لتوليد العملة الصعبة، وإن كان نفى تورّطه في إنتاج هذا المخدّر وتوزيعه على دول الخليج، علمًا أن الشبكات المنخرطة في هذه العمليات تضمّ شخصيات من الدائرة الداخلية للقيادة السورية. ويرى النظام أنه باستخدامه الكبتاغون للضغط على دول الخليج، قد يتمكن من إعادة دمج سورية في العالم العربي، وإنهاء عزلتها السياسية والاقتصادية.

أشار تقريرٌ صادر في العام 2021 عن مركز التحليلات العملياتية والأبحاث، وهو مؤسسة استشارية تُعنى بالمخاطر السياسية والشؤون التنموية، إلى أن سورية يجب اعتبارها مركزًا لتجارة الكبتاغون الإقليمية، إذ تشكّل نقطة عبور وسوقًا استهلاكية على حدٍّ سواء. كذلك لفت التقرير إلى أن إنتاج الكبتاغون اتّخذ طابعًا صناعيًا متزايدًا، وأصبح أكثر تكيّفًا، وأكثر تطوّرًا من الناحية التكنولوجية عمّا كان عليه في السابق، ما دفع إلى إقرار قانون الكبتاغون في مجلس النواب الأميركي في العام 2022. وهذا القانون يقضي بأن تضع الحكومة الأميركية استراتيجيةً مشتركةً بين الوكالات بهدف تعطيل إنتاج المخدّرات والإتجار بها، وتفكيك الشبكات المرتبطة بنظام الأسد. وقد قدّمت إدارة بايدن خطّتها في العام 2023 استجابةً لهذا المقتضى.

لا بدّ من الإشارة إلى أن سورية لم تكن معروفةً بإنتاج المخدّرات وتوزيعها قبل انتفاضة العام 2011، لا بل كانت لديها قوانين صارمة ضدّ تعاطي المخدّرات. ولكن بعد أن فرضت الولايات المتحدة والدول العربية عقوبات اقتصادية عليها بدءًا من العام 2011، ردًّا على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكِبَت ضدّ السكان، حوّل النظام سورية إلى أكبر مُصدّر للكبتاغون في العالم. ومذّاك الحين، أصبحت وسائل الإعلام تطلق على سورية تسمية "دولة المخدّرات"، إذ إن تجارة المخدّرات تشكّل جزءًا كبيرًا من اقتصادها.

من الصعب تحديد الأرباح التي يجنيها نظام الأسد من تجارة الكبتاغون، إلا أن تحقيقًا أجرته مجلة دير شبيغل الألمانية قدّر قيمة الإيرادات التي درّها هذا المخدّر في العام 2021 بحوالى 5.7 مليارات دولار، فيما قدّرت مصادر أخرى الرقم بما يصل إلى 30 مليار دولار للعام نفسه. في الواقع، بلغ الناتج القومي الإجمالي لسورية، وفقًا للبنك الدولي، 8.9 مليارات دولار في العام 2021، مُسجّلًا تراجعًا كبيرًا عن 60.04 مليار دولار في العام 2010. هذا الأمر يُظهِر فقدان الدخل الذي تكبّدته الحكومة السورية جرّاء الصراع، والدور الكبير الذي تضطلع به تجارة الكبتاغون في الاقتصاد السوري اليوم. وقد زعمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن قيمة تجارة الكبتاغون في سورية تبلغ حوالى ثلاثة أضعاف تجارة كارتلات المخدّرات المكسيكية مجتمعةً.

يعتمد نظام الأسد على شبكة معقّدة من الحلفاء لإنتاج الكبتاغون وتوزيعه، تضمّ بحسب مركز التحليلات العملياتية والأبحاث وحداتٍ عسكرية وأمنية أساسية، مثل الفرقة الرابعة المدرّعة النخبوية في الجيش السوري، التي يقودها شقيق بشار الأسد ماهر، والمخابرات الجوية، والحرس الجمهوري. كذلك تتألّف الشبكة من ميليشيات محلية، بما فيها قوات الدفاع الوطني، وكتائب البعث، وسرايا العرين، وهي ميليشيا مقرّها اللاذقية، إضافةً إلى قوات مسلحة أجنبية ذات انتماءات مختلفة، على غرار الحرس الثوري الإسلامي الإيراني وحزب الله.

وقد أظهر تحقيق أجرته مجلة دير شبيغل حول شحنة مؤلّفة من 14 طنًّا من الكبتاغون جرت مصادرتها في ميناء سالِرنو الإيطالي في تموز/يوليو 2020، أن المخدّرات التي تضمّنتها الشحنة من تصنيع سامر كمال الأسد، رجل الأعمال السوري الثري وابن عمّ الرئيس. فسامر يدير مجموعة متنوّعة من الكيانات التجارية، ويملك أحد معامل الكبتاغون الواقعة في البصّة جنوب اللاذقية. وكشف التحقيق أيضًا أن الشحنة انطلقت في البداية من ميناء اللاذقية، الخاضع لسيطرة ماهر الأسد، الذي يُقال إنه يشرف على جزءٍ كبير من إنتاج الكبتاغون وتوزيعه من خلال الفرقة الرابعة.

والواقع أن نطاق هذه الشبكة وعمقها اتّضحا بعد أن فرضت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عقوبات على أفراد سوريين متورّطين في تجارة الكبتاغون في آذار/مارس 2023، تضمّنت تجميد أصولهم وفرض حظر سفرٍ عليهم. وشملت قائمة العقوبات سامر كمال الأسد؛ وعبد اللطيف حميدة، وهو رجل أعمال بارز يستخدم مصانعه لتوضيب حبوب الكبتاغون، وارتبط اسمه بشحنة الكبتاغون المضبوطة في ساليرنو في العام 2020؛ وعماد أبو زريق ومصطفى المسالمة، وكلاهما من قادة الميليشيات في جنوب سورية؛ وطاهر الكيالي، رجل الأعمال البارز المرتبط بصناعة الكبتاغون؛ والسياسي السوري عامر خيتي الذي يشرف على شركات تسهّل إنتاج الكبتاغون وتهريبه؛ وحسن محمد دقّو، الملقّب بـ"ملك" أو "إمبراطور" الكبتاغون، الذي تربطه صلات بحزب الله. كذلك تضمّ القائمة محمد شاليش الذي يعمل في مجال الشحن؛ وراجي فلحوط، أحد قادة الميليشيات في السويداء الذي يستخدم مقرّ الميليشيا لإنتاج الكبتاغون؛ ووسيم بديع الأسد، وهو ابن عم آخر للرئيس يساعد في تصنيع الكبتاغون والإتجار به؛ ونوح زعيتر، تاجر المخدّرات اللبناني البارز المرتبط بنظام الأسد وحزب الله.

يُعَدّ هامش الربح من تجارة الكبتاغون مرتفعًا للغاية، ما يفسّر جاذبية هذه التجارة للنظام السوري وحلفائه، خصوصًا أن سكان الخليج الأثرياء يستطيعون تحمّل الكلفة العالية نسبيًا لهذا المخدّر، الذي يظلّ باهظ الثمن وإن كانت أسعاره أقّل من أسعار أنواع أخرى من المخدّرات. فحبّة الكبتاغون الواحدة يكلّف إنتاجها حوالى دولار واحد، ويمكن بيعها بمبلغ يتراوح بين 14 و20 دولارًا. مع ذلك، لا تقلّ الأهداف السياسية للإتجار بالكبتاغون أهميةً لنظام الأسد، الذي يرى في هذا المخدّر ورقة تسهم في رأب علاقاته بدول الخليج وتحسينها. فهذه العلاقات بالغة الأهمية لإضفاء الشرعية على النظام كما لتأمين مساعدات إعادة الإعمار والدعم المالي بعد سنوات الحرب.

ربما كان الإقرار بضرورة التعاون مع النظام السوري لمعالجة مسألة الإتجار بالكبتاغون أحد العوامل التي أثّرت على تقارب السعودية وسائر دول مجلس التعاون الخليجي مع نظام الأسد في أيار/مايو 2023. وفيما وافقت سورية على التعاون مع كلٍّ من الأردن والعراق في تحديد مصادر إنتاج المخدّرات والإتجار بها، يجب النظر إلى هذا الالتزام بحذر لأسباب عدّة.

أولًا، نظرًا إلى الأرباح الهائلة التي يجنيها نظام الأسد من تجارة الكبتاغون، قد يكون متردّدًا جدًّا في كبحها ما لم يحصل على حوافز كبيرة. فوسط الأزمة الاقتصادية التي تشهدها سورية، خصوصًا في ظلّ الضغط الذي يرزح تحته اقتصادها بفعل العقوبات الأميركية والأوروبية، من المستبعد أن يتخلّى النظام عن صناعةٍ تدرّ مليارات الدولارات. فقد كان الناتج المحلي الإجمالي السوري 22.6 مليار دولار عند إقرار الكونغرس الأميركي قانون قيصر لحماية المدنيين في سورية في العام 2019، ثم انخفض بعد عام واحد إلى 11.16 مليار دولار. يُضاف إلى ذلك أن الأسد وشركاءه يعتمدون اعتمادًا كبيرًا على عائدات تجارة الكبتاغون للحفاظ على ولاء الوحدات العسكرية والميليشيات، ويُعَدّ هذا الولاء عاملًا أساسيًا في بقاء النظام. إذًا، لن تضحّي القيادة السورية بهذه التجارة من دون تأمين مصادر تمويل بديلة.

ثانيًا، حتى لو أراد نظام الأسد كبح إنتاج الكبتاغون وتوزيعه، ما من ضمانات بأنه قادرٌ على فعل ذلك بصورة فعّالة. فقد يواجه صعوبةً في ضبط الجهات كافة المتورّطة في تجارة الكبتاغون، لأن هذه الشبكة واسعة النطاق وتضمّ الكثير من اللاعبين الخارجين عن سيطرته. يُضاف إلى ذلك أن الجيش السوري والأجهزة الأمنية أصبحا مُفكَّكَين وفاسدَين، فيما تسعى الميليشيات الموالية للنظام والمنتفعون إلى تحقيق أجنداتهم الخاصة، وللكثير منهم مصلحة راسخة في السماح باستمرار تهريب الكبتاغون. ونظرًا إلى تزايد الجهات الأمنية الفاعلة وتنامي وتيرة التدخّل الأجنبي، باتت العلاقات المدنية العسكرية أكثر تقلّبًا، ما يزيد احتمال أن يواجه النظام تحدّيًا لسلطته.

بتعبيرٍ آخر، ما من دائرة داخلية من الجنرالات والمستشارين الموثوقين حول الرئيس يملون ما يجب فعله، بل ثمة "شبكات تعمل بطريقة شبه مستقلّة"، وتتألّف من أطرافٍ فاعلة مختلفة، بدءًا من الجيش، والأجهزة الأمنية، وقطاعات الأعمال والصناعة، ووصولًا إلى الميليشيات المحلية، والجريمة المنظّمة، والمتاجرين، وتتمتّع هذه الأطراف جميعها بدرجةٍ كبيرةٍ من اللامركزية. فضلًا عن ذلك، تعتمد قوة النظام على

علاقات مصلحية ونفعية ومتقلّبة مع الفصائل المحلية والقوى الخارجية، ولا سيما روسيا وإيران. لذا، لا توجد أوامر من أعلى إلى أسفل يمكن للأسد أن يصدرها ويتوقّع تنفيذها من دون تعقيدات. وبالفعل، في الشهر نفسه الذي استضافت فيه الرياض الأسد لحضور القمة العربية في أيار/مايو 2023، صادرت 8 ملايين حبّة كبتاغون مصدرها سورية.

ثالثًا، ليست السعودية ودول الخليج الأخرى في وضع يسمح لهما بتلبية مطالب نظام الأسد، حتى إذا كانتا راغبتَين في ذلك. وفيما تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي إضفاء بعض الشرعية السياسية على سورية بإشراكها في اجتماعات القمة العربية، يبقى تأثيرها على الأرض في البلاد محدودًا. في المقابل، تمارس تركيا قدرًا أكبر من السيطرة في إدلب، وكذلك الولايات المتحدة في منطقة شمال غرب سورية الخاضعة إلى سيطرة الأكراد، في حين أن العملية السياسية لحلّ الأزمة السورية لا تزال متعثّرة بسبب الخلافات بين القوى الرئيسة، مثل روسيا وتركيا وإيران والولايات المتحدة ودول غربية أخرى.

أما على صعيد إعادة الإعمار، فحتى لو كانت السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى على استعداد للمشاركة في هذه العملية، لن تستطيع فعل شيء قبل رفع العقوبات الأميركية والأوروبية. لكن واشنطن تعارض أيّ تقارب دبلوماسي أو اقتصادي بين الدول العربية وسورية. إذًا، في ظل هذه القيود، ونظرًا إلى أن نظام الأسد لن يحدّ على الأرجح من تجارة الكبتاغون، ليس للسعودية حافزٌ كبير لتقديم الدعم المالي له. هذا الوضع يسلّط الضوءَ على مشكلة هيكلية في إطار مكافحة الإتجار بالكبتاغون، غالبًا ما تتكرّر عند التعامل مع سورية. فالنظام يبذل جهودًا كبيرةً لتعزيز نفوذه في تعاملاته مع الدول الأخرى، إلا أنه قلّما يكون على استعداد للتخلّي عن أوراق الضغط التي في حوزته متى حقّق أهدافه، إذ يرى في هذا التنازل خطوةً من شأنها حرمانه من السلطة السياسية التي راكمها. ولهذا السبب تبدو اليوم جميع الحلول لمعالجة مسألة إنتاج الكبتاغون والإتجار به بعيدة المنال.

خاتمة

إن تأثير الكبتاغون على مستقبل العلاقات بين دول الخليج وسورية رهنٌ بتبنّي مقاربة متعدّدة الأوجه تُعالج التحديات اللوجستية الفورية المتعلّقة بكبح تهريب المخدّرات، فضلًا عن التداعيات الجيوسياسية الأوسع لتجارة المخدّرات. وتنطوي هذه المقاربة على تعزيز التعاون الدولي، وتشديد الإجراءات الأمنية على الحدود، وتوفير بدائل اقتصادية للأشخاص المتورّطين في الإتجار بالمخدّرات. علاوةً على ذلك، من شأن اتّباع سياسة إقليمية أكثر تكاملًا تضمّ أصحاب المصلحة الأساسيين، أي سورية ودول الخليج والقوى الدولية، أن يوفّر حلًّا مستدامًا للمشكلة. لكن تطبيق استراتيجية مماثلة يتطلّب التوصّل إلى حلٍّ للصراع السوري، الأمر الذي يُعدّ مهمة صعبة.

تقتضي معالجة آفة الكبتاغون أيضًا فهم أسبابها وتبعاتها المتجذّرة بعمق. لا يمكن لدول الخليج التخفيف من وطأة هذه الأزمة وبناء مستقبل أكثر استقرارًا وأمنًا إلّا من خلال بذل جهود إقليمية ودولية شاملة ومتّسقة من دون الاعتماد على نظام الأسد. لهذه الغاية، باستطاعة دول الخليج والمجتمع الدولي تقديم الدعم للمنظمات والمجتمعات المحلية السورية التي تنشط في مكافحة المخدّرات، ما يسهم في الحدّ من نفوذ النظام. إضافةً إلى ذلك، يمكن لاستخدام القنوات الدبلوماسية من أجل إبرام اتفاقات حول مكافحة المخدّرات مع جهات غير تابعة للنظام أن يقوّض بشكل أكبر سيطرة نظام الأسد على تجارة الكبتاغون.

المصدر: كارنيغي

سوريا وتركيا بعيدتان عن إعادة تطبيع العلاقات بينهما

إنكستيك ميديا

ألكسندر لانجلويس

(اللغة الانجليزية) 02 آب 2024

نص المقال: تغازل كل من سوريا وتركيا فكرة مبادرة إعادة التطبيع وذلك بعد انهيار المحادثات في منتصف عام 2023، مما أثار زوبعة إعلامية حول إمكانية قيام الجارتين اللتين تحولتا إلى خصمين بإصلاح علاقاتهما الدبلوماسية التي تضررت. سيكون لمثل هذه الخطوة آثار عميقة على الحرب السورية والتركيبة الجيوسياسية الإقليمية في خضم واحدة من أكثر الأوقات اضطرابًا في غرب آسيا في الذاكرة الحديثة. ومع ذلك، حتى في ظل هذه الظروف، لم يتغير الكثير لتغيير نتائج أي محادثات متجددة - مما يشير إلى أن أي اختراق إعجازي من غير المرجح أن يحصل حاليا.

سرت شائعات عن استئناف المحادثات في أوائل حزيران. وقد أشار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس السوري بشار الأسد في مناسبات متعددة إلى أنهما مهتمان بإشراك حكومتيهما من أجل البحث في تجديد العلاقات الدبلوماسية، وإن كان ذلك يعود لأسباب مختلفة قليلاً. وفي حين أعرب أردوغان عن اهتمامه بإجراء محادثات رسمية مباشرة "في أي وقت"، عاد الأسد إلى الشروط التي دمرت المحادثات السابقة - انسحاب تركي كامل من سوريا وإنهاء دعم "الإرهاب"، وهو أسلوبه المعتاد لوصف المعارضة السورية والميليشيات في شمال غرب البلاد.

يعكس الموقفان الواقع الحقيقي بالنسبة للحكومتين. لا تزال سوريا تواجه أزمة متفاقمة باستمرار، وهي واحدة من الدول المارقة الأولى في العالم، وهي معزولة إلى حد كبير عن التجارة الدولية بسبب العقوبات الغربية، حيث ينتشر الفساد واسع النطاق والصراع يسود البلد. وفي الواقع، لا تزال سوريا الأسد منقسمة إلى دويلات متعددة، ولا يمكن اعتبارها سوى ساحة للجهات الدولية التي تتطلع إلى اختبار أنظمة أسلحة جديدة أو تسوية المشاكل مع المنافسين.

- معضلة تركيا

وهذا يعني أن تركيا في وضع لا تحسد عليه. فهي لا تزال عالقة في مستنقع طويل الأمد على حدودها الجنوبية، بعد أن دفعت الجهاديين إلى البلاد لزعزعة استقرار نظام الأسد. وبعد أن فشلت في ذلك، حولت التركيز إلى حد كبير إلى التهديد الكردي في شمال شرق سوريا. ونتيجة لذلك، يواجه أردوغان أزمة في الداخل. بعد فوزه وإعادة انتخابه في أوائل عام 2023، شهد حزب العدالة والتنمية تطورات سياسية صعبة أدت إلى خسارة ائتلافه الحاكم في الانتخابات المحلية في أبريل.

وتؤثر هذه الاعتبارات المحلية بشكل كبير على تفكير أنقرة في تعاملها مع دمشق. وكما حدث في عام 2023، قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية، يحاول أردوغان تسوية الاستياء المتزايد من استراتيجية حكومته في سوريا، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى وجود ما يقرب من 3.6 مليون لاجئ سوري في تركيا.

بالنسبة للعديد من الأتراك الذين يعانون من أزمة اقتصادية عميقة قضت على مدخراتهم إلى حد كبير، يعتبر اللاجئون السوريون هدفا سهلا. وفي هذا الصدد، يريد العديد من المواطنين الأتراك عودة السوريين إلى بلادهم - وهو أمر لا يمكن أن يحدث دون حل لقائمة المشاكل الطويلة بين البلدين لأن سوريا ليست مكانا آمنا للعودة.

- دولة فاشلة

وهكذا، يعتقد الأسد أنه يملك الرافعة اللازمة. ومن المرجح أن تأمل دمشق أن تتمكن من لعب لعبتها الطويلة بسبب اهتمام أنقرة الأساسي بمنع أي توسع للدويلة الكردية في شمال شرق سوريا - المعروفة باسم الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا .(DAANES) وتعتبر تركيا هذا الكيان امتدادًا لحزب العمال الكردستاني، وتعتبره التهديد الرئيسي لأمنها القومي. ولن تقبل بوجود هذه الجماعة أو استقلالها على حدودها الجنوبية الشرقية.

لقد عُرفت عائلة الأسد منذ فترة طويلة بتعنتها في مثل هذه المواقف، وغالباً ما كانت تحصد أكبر قدر ممكن من المكاسب الشخصية لنفسها من خلال إثارة قوتين متنافستين ضد بعضهما البعض لصالحها. ومع ذلك، لا تتفاوض دمشق من موقع قوة، وسيكون في صالحها تهدئة في العلاقات مع أنقرة. إن العمل مع تركيا يمكن أن يضع ضغوطًا إضافية على الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا وداعمها الأمريكي للتنازل من قبل الطرفين - وهو أمر مربح للجانبين. والجدير بالذكر أن الداعم الرئيسي لسوريا، روسيا، يدعم مثل هذه الخطوة.

(ترجمة مركز الشرق العربي)

المصدر: انكستيك ميديا

الاشتباكات الأخيرة بدير الزور تتقاطع مع مصالح دمشق وطهران

معهد واشنطن

فلاديمير فان ويلجنبرغ

(اللغة الانجليزية) 11 آب 2024

نص المقال: اعتبر "فلاديمير فان ويلجنبرغ" الباحث في "معهد واشنطن"، أن الاشتباكات الأخيرة في دير الزور شرقي سوريا بين قوات "قسد" من جهة، ومقاتلين من "العشائر والمليشيات الرديفة للنظام" من جهة أخرى، تتقاطع مع مصالح دمشق وطهران.

وقال "ويلجنبرغ" إن لدى دمشق وطهران مصلحة متزايدة باستغلال الاضطرابات القبلية في دير الزور لممارسة ضغوط إضافية بالمنطقة، في ظل النزاع المستمر في غزة، وفق مانقلت صحيفة "الشرق الأوسط."

ورجح الباحث أن تكثف الجماعات المدعومة من إيران هجماتها على القوات الأميركية في شمال شرقي سوريا، إذ من المرجح أن تستمر "قوات العشائر" بتنفيذ هجمات في دير الزور، رغم أنه من المستبعد أن تتمكن من السيطرة على المناطق الخاضعة لسيطرة "قسد."

وأكد أن نفوذ طهران ودمشق، رغم الجهود الحثيثة من الضفة الغربية من دير الزور لمحاولة إثارة الاضطرابات في المنطقة، ظل محدوداً نوعاً ما في الضفتين الشرقية والشمالية، لأن سكان دير الزور معادون بمعظمهم للسلطات السورية، ويعارضون تمدد وتعاظم الدور الإيراني فيها.

وكانت اتهمت وزارة خارجية النظام في بيان لها، الولايات المتحدة بدعم ميليشيا "قسد الانفصالية"، معتبرة ذلك أنه يمثل أداة رخيصة لتنفيذ مخططاتها المعادية لدمشق، داعية واشنطن للتوقف عن دعمها والانسحاب الفوري من سوريا وقالت الخارجية في بيان: "شنت قوات ما تسمى "قسد" العميلة للاحتلال الأمريكي هجمات إجرامية على أهلنا في دير الزور والحسكة والقامشلي، إضافة إلى قرى أخرى في المناطق الشرقية والشمالية الشرقية."

أضاف البيان: "أدت هذه الهجمات الهمجية إلى استشهاد عدد من المواطنين السوريين من بينهم نساء وأطفال. كما قامت طائرات حربية تابعة للقوات الأمريكية بدعم ميليشيا "قسد"، عبر شن عدة غارات استهدفت خلالها المدنيين الأبرياء المدافعين عن عائلاتهم وقراهم وممتلكاتهم."

وأكد البيان على "أن الاحتلال الأمريكي لجزءٍ من الأراضي السورية يمثل انتهاكا صارخا لسيادة سوريا ووحدة وسلامة أراضيها، وأن دعم الولايات المتحدة الأمريكية لميليشيات انفصالية عميلة لها يمثل أداة رخيصة لتنفيذ مخططاتها المعادية لسوريا."

وشدد النظام "على أن كل هذه الممارسات اللاإنسانية واللاأخلاقية ضد أبنائها في المناطق الشرقية والشمالية الشرقية، بما في ذلك منع وصول المواد الغذائية ومياه الشرب، تهدف إلى مضاعفة معاناة السوريين وإطالة أمد الحرب عليهم"، وفق نص البيان. وقال إن سوريا تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بالتوقف عن هذه الممارسات، والانسحاب الفوري من الأراضي السورية، واحترام إرادة السوريين الرافضين لوجود ودور مثل هذه الميليشيات الانفصالية."

وكانت نشبت مواجهات عنيفة بين مسلحين ينسبون أنفسهم إلى مقاتلي العشائر وبين قوات سوريا الديمقراطية "قسد"، على عدة محاور أبرزها ذيبان بريف ديرالزور الشرقي، كما امتدت المواجهات فجر اليوم إلى مناطق غربي ديرالزور، وسط موجات نزوح جماعية خوفاً من القصف والاشتباكات المتبادلة. وتركزت الاشتباكات في مدينة البصيرة بريف دير الزور الشرقي، حيث تعرضت المدينة لقصف بقذائف الهاون من قبل قوات الأسد، مما أدى إلى أضرار مادية فقط، كما هاجمت قوات العشائر نقاط لقسد في بلدة الكبر والهرموشية في ريف دير الزور الغربي ودارت اشتباكات حتى ساعات الصباح.

وفي محيط مدينة الميادين، دارت اشتباكات عنيفة بالقرب من حويجة فحيمان بين قوات العشائر و"قسد"، وسط قصف مدفعي متبادل، تأتي هذه الاشتباكات استمرارًا للهجمات التي بدأت منتصف ليل الثلاثاء-الأربعاء 7 أغسطس.

وأعلن ما يسمى بـ"مجلس ديرالزور العسكري"، لدى "قسد"، في بيان مشترك مع "مجلس هجين العسكري"، عن صد هجوم من قبل "قوات النظام السوري ومرتزقة الدفاع الوطني" على قرى اللطوة، ذيبان، درنج، غرانيج والطيانة, واستطاعت إلحاق خسائر كبيرة بصفوفهم، وفق نص البيان. وقدر عدد القوات المهاجمة 400 مسلح، وذكرت أنها قتلت 25 مسلحاً للنظام بينهم متزعمون وجرح 10 آخرين، في وقت أقرت بمقتل عنصرين وجرح 10 آخرين بجروح طفيفة، وزعمت أن أهالي المنطقة شاركوا في عمليات المقاومة ورد الهجمات.

في حين أعلن ما يعرف "جيش العشائر"، مقتل قائد لواء البوجامل "فايز العنتر"، خلال اشتباكات مع "قسد" في بلدة ذيبان بريف دير الزور الشرقي، كما أكدت وسائل إعلام محلية مقتل شخصين خلال مداهمة لقوات "قسد"، في بلدة سويدان بنفس المنطقة.

ومع الكشف عن تعثر المفاوضات بين جنرالات من القوات الروسية وضباط من قوات الأسد مع القيادة العامة في قسد، الرامية إلى فك الحصار عن المربعات الأمنيّة في مدينتيّ الحسكة والقامشلي، شهدت المدينة تطورات ميدانية.

وذكرت مصادر محلية إن "قسد" سيطرت على قرية مجيبرة بريف الحسكة وحاجزين لقوات النظام في محيط القرية، وباتت على مشارف فوج كوكب العسكري الذي تتمركز داخله قوات النظام السوري وسط هدوء حذر في المنطقة.

وجاء ذلك بعد تسجيل اشتباكات بالأسلحة الثقيلة حيث انتقلت الاشتباكات إلى محافظة الحسكة، ودارت مواجهات في قرية مجيبرة بمحيط جبل كوكب بين مسلحين وقسد حيث هاجم المسلحون حواجز قسد على طريق الهول، مما دفع قسد لمهاجمة القرية واعتقال عدد من المسلحين، وفق مصادر محلية.

في حين نفى "إبراهيم الهفل" شيخ قبيلة العگيدات مسؤولية قواته بقصف قرية الدحلة وحمل "قسد" المسؤولية عن ذلك، وجاء ذلك قبل تداول أنباء غير مؤكدة تتحدث عن استدعاء الهفل، إلى قاعدة حميميم الروسية في ريف محافظة اللاذقية.

وشنت ميليشيات "قسد"، حملات اعتقالات واسعة تخللها مصادرة آليات بحجة خرق قرار حظر التجوّل، جاءت على خلفية تصاعد التوتر والفوضى في مناطق شرقي ديرالزور، حسبما أفادت به مواقع إخبارية في المنطقة الشرقية.

وقال ناشطون إن "قسد" نصبت عدّة حواجز طيارة، في بلدة الشحيل شرقي ديرالزور، مع تدقيق على هويات المارّة، وكذلك نشرت حواجز طيارة (مؤقتة) في ناحية الصور ومحيطها شمال ديرالزور، معززة بالمصفحات وقوات الكوماندوس.

هذا وصرح مدير المركز الإعلامي لقوات "قسد"، "فرهاد شامي"، أن "هناك عدد من القتلى والجرحى والمعتقلين للنظام السوري بيد قسد في ديرالزور"، وذكر عضو القيادة العامة لدى "قسد"، "لقمان خليل"، أن قوات النظام السوري تشرف بشكل مباشر على الهجمات ضد ديرالزور. ويخضع جزء من دير الزور منذ سنوات لسيطرة "قسد"، التي تتركز مناطق انتشارها بشكل رئيسي على الضفة الشرقية لنهر الفرات، وتحظى بدعم من التحالف الدولي، الذي تقوده الولايات المتحدة. في حين يسيطر النظام السوري مع ميليشيات تتبع لـ"الحرس الثوري" الإيراني في المقابل على مدن وبلدات المحافظة الواقعة على الضفة الغربية.

ويذكر أن الهجمات التي تنطلق من الغرب إلى الشرق على ضفاف "الفرات" ليست جديدة، فيما تسلط الأحداث الأخيرة الضوء على "الورقة العشائرية" التي باتت تستغلها إيران بقوة في المنطقة المعروفة بطابعها العشائري العربي.

وجذور محاولات الاستغلال هذه نمت قبل عدة سنوات، وتفرعت على نحو أكبر بعد سبتمبر 2023، عندما دخلت "قسد" في صدام مع شيخ قبيلة العكيدات في دير الزور، إبراهيم الهفل، مما اضطر الأخير بعد مواجهات للفرار إلى مناطق سيطرة النظام السوري.

وكانت اندلعت اشتباكات عنيفة بالأسلحة الثقيلة والرشاشات بين قوات "قسد"، ومجموعات مسلحة تتبع لـ"جيش العشائر"، مما أسفر عن سقوط عشرات القتلى والجرحى معظمهم من المدنيين، وسط أضرار مادية كبيرة.

وعلى وقع التصعيد الميداني نزح عدد من أهالي بلدات الدحلة وجديد بگارة وإبريهة شرقي ديرالزور باتجاه البادية خلف سكة القطار خوفاً من قصف قوات الأسد، ويأتي هذا النزوح بعد قصف طال بلدة الدحلة ومقتل 11 شخص وإصابة نحو 7 آخرين.

في حين أفادت مصادر بمقتل سيدة وطفلة وإصابة 9 أشخاص بجروح متفاوتة، بينهم 6 أطفال، جراء سقوط قذائف مصدرها "قسد" على بلدة البوليل غرب نهر الفرات وخلّف القصف حركة نزوح لعدد من أهالي بلدتي البوليل والطوب باتجاه البادية خوفاً من تكراره.

وشهدت الأيام الماضية قصفًا متبادلًا بين قوات النظام و"قسد"، حيث استهدفت قوات النظام قرية ابريهة، وردت "قسد" باستهداف قريتي الزباري وسعلو الخاضعتين لسيطرة النظام السوري. وفي ظل عشوائية القصف المدفعي والصاروخي يأتي ذلك وسط تبادل الاتهامات بين الطرفين بتعمد رمي القذائف من المناطق المأهولة بالسكان ليتسبب الرد بوقوع مجازر يتم استغلالها في تمرير وتعزيز رواية طرف على حساب الآخر.

المصدر: ترجمة موقع شام نقلاً عن معهد واشنطن

توقعات حول انخفاض عدد اللاجئين السوريين في تركيا "فجأة" إلى 2.4 مليون

مركز دراسات الهجرة بجامعة أنقرة

مراد اردوغان

(اللغة التركية) 02 آب 2024

نص المادة: توقع "مراد أردوغان" مدير مركز دراسات الهجرة بجامعة أنقرة، أن ينخفض عدد اللاجئين السوريين في تركيا "فجأة" إلى 2.4 مليون، لافتاً إلى أن عدد السوريين انخفض في السابق بمقدار 200 ألف شخص في ليلة واحدة، والسبب تحويل حساباتهم غير النشطة إلى حالة غير نشط، لذا يفترض عليهم تحديث بياناتهم باستمرار.

وقال مراد أردوغان، إن اللاجئين السوريين الذين لم يقوموا بتحديث بياناتهم، فإن حسابهم يصبح غير نشط، وبالتالي يتم خصمهم من العدد الإجمالي المتواجد في تركيا، ولفت إلى أن انخفاض عدد السوريين في تركيا، سيخلق نقاشاً حول الثقة في الأرقام التي تقدمها الحكومة التركية.

وشدد الباحث التركي، على أن توزيع السوريين في تركيا غير متوازن بين المدن، نتيجة عدم قيام الحكومة بتوزيع متوازن، واعتبر أن إغلاق 1169 حياً في تركيا أمام إقامة السوريين، لم يكن كافياً لتقليل كثافتهم.

من جهتها، اعتبرت الباحثة نوراي إكشي أن تصريحات وزير الداخلية علي يرلي كايا، حول عدم العثور على عناوين 729 ألف سوري، غير مقبول، ويشكل خطراً كبيراً على الأمن القومي التركي وعلى أمن أوروبا.

وسبق أن كشف "علي يرلي كايا" وزير الداخلية التركي، عن أن 729 ألف لاجئ سوري من أصل ثلاثة ملايين و103 آلاف سوري مقيمين في تركيا، لم يتم العثور عليهم في عناوين إقامتهم المسجلة رسمياً في تركيا.

وقال كايا، خلال كلمة له بمقر حزب "العدالة والتنمية"، إن الداخلية التركية أرسلت تحذيرات باللغات التركية والإنجليزية والعربية إلى هؤلاء الأشخاص لتحديث عناوينهم، لافتاً أنهم منحوا مهلة 90 يوماً، ثم شهرين آخرين لتحديث بياناتهم.

وحذر الوزير من أن هؤلاء اللاجئين السوريين لن يستفيدوا بعد نهاية المدة المحددة لهم من أي خدمات مثل التعليم أو الرعاية الصحية من جراء فقدان الحماية المؤقتة (إبطال الكملك)، وأشار إلى أن وجود أربعة ملايين و437 ألف أجنبي، من بينهم السوريون الخاضعون لنظام الحماية المؤقتة"، بالإضافة إلى مليون و109 آلاف شخص يحملون تصريح إقامة، و224 ألفاً تحت الحماية الدولية.

وسبق ان قال وزير الداخلية التركي علي يرلي كايا، إن عدد السوريين الذين "عادوا طوعياً" وبشكل آمن إلى "المنطقة الآمنة" في شمال سوريا اقترب من 625 ألفاً، مرجعاً ذلك إلى المساعدات الإنسانية التي تقدمها تركيا للأهالي، وفق تعبيره.

واعتبر الوزير، أن عودة اللاجئين السوريين من تركيا مرتبطة بالتحسن في "المنطقة الآمنة"، مشيراً إلى أن العمل جارٍ لدعم عودة السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة إلى بلادهم، ولفت إلى تميز ولاية كلّس بحدودها البالغة 114 كيلومتراً مع سوريا، موضحاً أن 40 بالمئة من أعمال الخنادق في المنطقة قد اكتملت، لضمان أمن الحدود.

المصدر: ترجمة موقع شام نقلاً عن مركز دراسات الهجرة بجامعة أنقرة

حرب ظل تقودها أمريكا في صحراء سوريا ضد تنظيم الدولة العائد

وول ستريت جورنال

مايكل فيليبس

(اللغة الانجليزية) 02 آب 2024

نص المقال: إن القادة العسكريين الأمريكيين يبحثون عن طرق لاحتواء الصحوة في نشاطات تنظيم الدولة هناك.

وبحسب ضباط أمريكيين ومن قوات سوريا الديمقراطية التي يتحكم بها الأكراد، فإن تنظيم الدولة يحشد قواته في بادية الشام، ويعد جيلا شابا من تنظيم الدولة للقيام بعمليات انتحارية وتوجيه الهجمات ضد قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ومحاولة إحياء حلمه بالخلافة من جديد.

وتشير الصحيفة إلى أن المقاتلين زادوا هذا العام من وتيرة الهجمات في كل من العراق وسوريا وحاولوا تحرير الآلاف من زملائهم المعتقلين في السجون ومنذ سيطرة التحالف الأمريكي-الغربي على المدن التي كانت واقعة تحت سيطرة التنظيم.

وتضيف الصحيفة، أن القوات الأمريكية تدير حملة لم تثر اهتماما إعلاميا حيث قام الطيران الأمريكي بشن غارات وقام بعمليات رقابة لقوات سوريا الديمقراطية التي شنت مداهمات على خلايا يشتبه بعلاقتها بتنظيم الدولة. ورغم أن القوات الأمريكية تقف بعيدة عن القتال إلا أنها تقوم بغارات بنفسها لقتل أو اعتقال قادة تنظيم الدولة.

وتقول الجنرال روحيلت عارفين، القائدة المشاركة لقوات سوريا الديمقراطية: "كان هذا العام الأسوأ منذ هزيمة تنظيم الدولة" و"مهما ضربتهم فإنهم يحاولون الوقوف من جديد"، حيث تحدثت في قاعدة قيادة أمريكية بشمال شرق سوريا. واستمر التنظيم في أماكن أخرى من العالم، بشن هجماته التي خلفت ضحايا كثرا، من كرمان في إيران إلى مذبحة الحفلة الموسيقية في موسكو، إلا أن الجماعة تفضل العمل والقتال في المنطقة التي تعرفها.

وتعلق الصحيفة بأن عودة تنظيم الدولة يمثل تحد مختلف عما كان في ذروة قوته، وعندما كان مئات المقاتلين يهاجمون القرى المعزولة والمدن المزدحمة بالدبابات والشاحنات الصغيرة التي ركبت عليها الرشاشات. واليوم يعمل التنظيم من خلال خلايا صغيرة مسلحة بالبنادق والمفخخات.

كما أن رد الولايات المتحدة وفرنسا والدول الغربية المتحالفة معهما معقد بسبب الغموض الناجم عن المفاوضات الدبلوماسية والانتخابات الأمريكية المقبلة، وما هو الدور الذي يجب أن يلعبه التحالف بالمنطقة في الأشهر والسنوات المقبلة.

وأعلن تنظيم الدولة، في النصف الأول من العام الحالي، المسؤولية عن 153 هجوما في كل من العراق وسوريا. ويقوم ببناء صفوفه سرا من خلال غسل أدمغة الشباب في المعتقلات التي تحتجز فيها زوجات مقاتلي تنظيم الدولة وأطفالهن. وقال ضابط في القوات الأمريكية الخاصة المتمركزة في سوريا: " ما نراه هي حركة للرجال ونقلا للسلاح والمعدات."

وتقول قوات سوريا الديمقراطية المتحالفة مع الأمريكيين إنها اعتقلت 233 شخصا يشتبه بعلاقتهم بتنظيم الدولة في 28 عملية قامت بها خلال الأشهر السبعة الأولى من هذا العام. وحتى الآن شن الطيران الأمريكي، هذا العام، ثلاث غارات ضد تنظيم الدولة في سوريا وواحدة في العراق.

وتحتفظ الولايات المتحدة بـ 900 جندي وفرد مدنيين في سوريا و2,500 عنصر في العراق. وبحسب بيانات البنتاغون، فقد ساعد الطيران الأمريكي في 50 غارة أخرى شنها الطيران العراقي منذ بداية العام الماضي.

وتقوم قوات سوريا الديمقراطية بعمليات في القرى والمدن بشمال شرق سوريا، وفي واحدة من الغارات في تموز/ يوليو قامت وحدات الكوماندوز في قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من القوات الأمريكية الخاصة بضرب 8 مجمعات يقيم فيها أشخاص يشتبه بعلاقتهم مع تنظيم الدولة. واستغرق التخطيط للعملية 7 أسابيع واستخدمت المسيرات والآباتشي في عمليات المراقبة وجمع أكبر قدر من المعلومات حول حركة المقيمين في البنايات، من ناحية الدخول والخروج.

ولغرض التخطيط للهجوم فقد بنت القوات الأمريكية، نماذج عن المجمعات المشتبه بها. وتوزع أكثر من 100 مقاتل من قوات سوريا الديمقراطية على مسافة 10 أميال خارج القرى لمنع مقاتلي تنظيم الدولة تحذير المقيمين في المجمع أن الحلقة تضيق عليهم. وتم اعتقال عدد من الموجودين في البنايات بدون إطلاق ولو رصاصة، على حد قول ضابط في القوات الأمريكية الخاصة. وعندما أمنت قوات سوريا الديمقراطية المكان دخلته القوات الأمريكية وصادرت أجهزة الهاتف وعلى أمل متابعة تاريخ الاتصالات فيها وتحديد مكان عناصر التنظيم الآخرين.

وفي العراق، يطالب القادة الشيعة المرتبطين بإيران الولايات المتحدة بمغادرة البلاد، والتي تستخدم كقاعدة لوجيستية لعمليات البنتاغون في سوريا. وانتهت المحادثات الأمريكية – العراقية في واشنطن الشهر الماضي بدون قرار الانسحاب، إلا أن حلفاء أمريكا الأكراد في سوريا يشعرون بالقلق. ونقلت الصحيفة عن الجنرال علي الحسن، المتحدث باسم قوات الأمن الداخلي في شمال شرق سوريا: "سنرى فوضى لم نرها من قبل" و"أي انسحاب سيتسبب في إعادة تفعيل مباشر لخلايا تنظيم الدولة."

ويتذكر قادة قوات سوريا الديمقراطية عندما أمر الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب في عام 2018 بسحب 2,000 جندي أمريكي في سوريا، إلا أن قادة الدفاع الأمريكيين أقنعوه بالحفاظ على نصف الجنود. وتظل الصراعات المجنونة في سوريا عقبة أمام اتخاذ القرارات المتعلقة بالحفاظ على القوات الأمريكية أو سحبها من هناك. وتشير الصحيفة للموقف التركي من الكيان الكردي في شمال شرق سوريا والغارات التي تشنها على الجماعات الكردية فيه نظرا لكونها إرهابية. وتساعد روسيا الرئيس السوري بشار الأسد على مواجهة كل من تنظيم الدولة وقوات سوريا الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه تشن الجماعات الموالية لإيران في العراق وسوريا هجمات ضد القوات الأمريكية بالمنطقة، ففي كانون الثاني/ يناير قتلت مسيرة ثلاثة جنود أمريكيين بقاعدة عسكرية أمريكية في الأردن. وأطلقت جماعة شيعية بداية الشهر صواريخ ضد قاعدة عين الأسد في العراق أصابت خمسة جنود أمريكيين ومتعهدين أمنيين.

وأجبرت الجماعات الشيعية الموالية لإيران القوات الأمريكية وعلى مدى الأشهر الماضية تعزيز دفاعاتها وحرفت انتباهها عن ملاحقة تنظيم الدولة.

ورغم هزيمة تنظيم الدولة في معركة باغوز عام 2019، إلا أن هناك عشرات الآلاف من عائلات المقاتلين وأطفالهم لا يزالون في المعتقلات. ففي ذروة تأثيره سك التنظيم العملة وفرض الضرائب على سكان المناطق الذين خضعوا له في العراق وسوريا حيث تجاوز عددهم عن 12 مليون نسمة.

وجذبت أيديولوجيته حوالي 30,000 مقاتل أجنبي وعائلاتهم من بلدان مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وروسيا ودول عربية وإسلامية أخرى. وهناك حوالي 9,000 مقاتل لا يزالون في معتقلات خاضعة لقوات سوريا الديمقراطية، ولم يخف التنظيم نيته تحرير المقاتلين كي يعودوا إلى ساحة المعركة.

وحاول المعتقلون هذا العام الهروب مرتين من السجون. وفي مرة حاول انتحاري اختراق بوابة سجن الرقة، عندما ساق مركبة صغيرة محملة بالمتفجرات. وهناك حوالي 43,000 من العراقيين والسوريين والنازحين الذين يعيشون في مخيمات بشمال شرق سوريا، بمن فيهم أطفال مقاتلي تنظيم الدولة المعتقلين.

(ترجمة عربي 21)

المصدر: وول ستريت جورنال

صدامات الشمال السوري: انتصارلغة المصالح على لغة "الأخوّة"؟

معهد واشنطن

صلاح الدين هوى

(اللغة الانجليزية والعربية) 09 آب 2024

نص المقال: في ظل غياب أي أفق لحل سياسي للأزمة السورية، إن إصرار الحكومة التركية على اتباع نفس سياستها السابقة في الشمال السوري وعلى مصادرة قرار الشارع السوري، يُنذر بعواقب وخيمة.

بعد فترة وجيزة من اندلاع الحرب الأهلية السورية، سمح الرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه العدالة والتنمية لأكثر من ثلاثة ملايين سوري باللجوء إلى تركيا. ووصف أردوغان هذا القرار بأنه تعبير عن حسن ضيافة الشعب التركي وتعاطفه وتضامنه مع جيرانه. لكن في السنوات التي تلت ذلك، بات التركيز على اللاجئين إلى تركيا من جنسيات مختلفة والسورية منها على وجه الخصوص خبز وسائل الإعلام والأحزاب السياسية التركية. لكن حلت الشكوك الشديدة والتشهير باللاجئين محل النوايا الحسنة والإحسان الذي مُنح لهم في الماضي، بينما يتعامل المواطنون الأتراك مع ارتفاع معدل التضخم وغيره من الصعوبات الاقتصادية الأخرى.

والآن، تحاول الأحزاب السياسية من مختلف الأطياف الإيديولوجية تصعيد الخطاب المناهض للهجرة وتأييد رحيل أو ترحيل السوريين إلى خارج تركيا. وبذلك، تم وضع هؤلاء اللاجئين تحت المجهر للاستفادة من خطأ هنا أو نشاط إجرامي فردى هناك، فيجري تضخيمه وتعميمه للإيحاء بأن كل السوريين مسؤولون عن هذا الخطأ وتصويرهم على أنهم آفة في المجتمع التركي. بالنسبة للسوريين في تركيا، وسوريا نفسها، وأماكن أخرى، أدت سلسلة من الحوادث التحريضية إلى تأجيج المواقف المعادية لتركيا، كما تهدد بعرقلة محاولات الرئيس أردوغان الأخيرة لتطبيع العلاقات مع نظام الأسد في دمشق.

ما جرى في مدينة قيصري التركية كان آخر حلقة في مسلسل رهيب يعتمد على تزييف المعلومات واستغلالها لارتكاب أعمال عنف بحق اللاجئين السوريين. فمساء الأحد، 30أيار/ مايو نشر أحد المواطنين الأتراك فيديو ادعى فيه تحرش شاب سوري بطفلة تركية. انطلق مئات الشبان الأتراك على إثره لتحطيم وحرق المحلات التجارية والسيارات وكل ما يمكن أن يمت إلى السوريين بصلة . طبعاً في حالات كهذه دأب السوريون على التزام بيوتهم وعدم مغادرتها لعدة أيام حتى تنتهي موجة العنف والاكتفاء بمغادرة المنزل لشراء ضروريات الحياة فقط. بعد ساعات من الفوضى والعنف حضرت الشرطة ليعلن مديرها للشبان الأتراك أن بإمكانهم العودة إلى بيوتهم فالطفلة ليست تركية، كما أورد تلفزيون سوريا في 1 تموز/ يوليو.

وعلى الجانب الآخر من الحدود، في المناطق التي تسيطر عليها قوات الجيش الوطني السوري المدعومة من قبل تركيا، انتشرت مقاطع فيديو لهذه الحوادث كالنار في الهشيم. بالنسبة للسوريين الذين ما زالوا في سوريا، فإن مشاهد العنف ضد اللاجئين السوريين ليست جديدة. ومع ذلك، أثار حجم المضايقات والدمار موجة غير مسبوقة من الغضب، فمع انتشار مقاطع العنف في قيصري على مواقع التواصل الاجتماعي انطلقت مجموعات من السوريين الغاضبين بعد ظهر الاثنين، 1 تموز/يوليو في مناطق متفرقة للتعبير عن غضبهم. وسرعان ما تصاعد العنف من الاكتفاء بمنع الشاحنات التركية من العبور إلى ضرب بعض السائقين والموظفين وتحطيم سياراتهم مع إطلاق صرخات منددة بتركيا. غير أن ذروة هذه الأحداث تمثلت بسقوط قتلى وجرحى نتيجة الهجوم على مقر الوالي التركي في عفرين وجرابلس وتوجه مجموعات كبيرة من المتظاهرين الى الجانب التركي من معبر باب السلامة الحدودي مع تركيا حيث ترافق كل ذلك مع إزالة العلم التركي أو إحراقه أحياناً.

وكان من اللافت عدم تدخل أي فصيل من الجيش الوطني السوري أو الشرطة المدنية أو العسكرية المدعومين من تركيا لقمع المتظاهرين أو محاولة منعهم من الوصول إلى المواقع التركية في أعنف مواجهة بين الشعب السوري والقوات التركية في سورية. وما لبثت أن تراجعت حدة العنف مساءً مترافقة بقطع كامل لخدمة الإنترنت وبعد أن أحس المتظاهرون. على ما يبدو. بأنهم قد حققوا هدفهم وهو إيصال رسالة واضحة إلى تركيا بأن على تركيا أن تعيد النظر في سياستها تجاه السوريين سواء اللاجئين داخل تركيا أو الموجودين في الشمال السوري.

يميل كثير من المراقبين إلى الاعتقاد شبه الجازم بأن الدافع الأساسي وراء أحداث الشمال السوري لا يقتصر اطلاقاً على الرد على أحداث قيصري، بل يتجاوزها للاحتجاج على الموقف الرسمي التركي. يستدل هؤلاء المراقبون على أن أحداثاً شبيهةً بتلك التي وقعت في قيصري كانت قد تكررت في مدن تركية مختلفة دون أن نشهد نفس ردة الفعل هذه ولا أدنى منها من السوريين في الشمال المحرر. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأسبوع المنصرم وحده شهد عدة أحداث كان كل واحد منها يكفي لإيصال الوضع إلى نفس حدة التوتر، بل وحتى التصادم. فقد تجمعت أعداد من المتظاهرين عند معبر أبو الزندين الواصل بين المناطق المحررة ومناطق نظام الأسد عند مدينة الباب السورية لدى انتشار معلومات عن نية القوات التركية إدخال ضباط روس إلى المناطق المحررة من هذا المعبر. وقام على إثرها المتظاهرون بتفتيش السيارات التركية للتأكد من عدم وجود أي ضابط روسي داخل سياراتهم .

غير أن هذه المعلومات تأكدت مع إعلان المجلس المحلي في مدينة الباب المُعيَّن من قبل تركيا . بافتتاح المعبر رسمياً في الأيام القادمة أمام الحركة التجارية بالاتجاهين تحت ذريعة تزويد المدينة بالمياه من مناطق النظام. على وقع الصدمة، خرجت مظاهرات منددة بهذا القرار وقام بعض المتظاهرين باقتحام المعبر وتحطيم أجزائه. ومما زاد في حدة التوتر صدور موجة من التصريحات الرسمية التركية غير المسبوقة عن إمكانية عودة العلاقات الرسمية مع نظام الأسد على اعتبار أن النظامين التركي والسوري "عائلة واحدة" كما ورد على لسان الرئيس إردوغان، ونقلته عنه صحيفة زمان التركية الناطقة بالعربية في 16 تموز/يوليو. وبعد ساعات قليلة من أحداث معبر أبو الزندين، نقل ناشطون سوريون في مدينة غازي عنتاب التركية (والتي تضم أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين) عن قيام قوات الأمن التركية في المدينة بمداهمة واعتقال عشرات السوريين غير المسجَّلين فيما بدا أنه ردة فعل على رفض السوريين افتتاح معبر أبو الزندين. تركت كل هذه الأحداث المتلاحقة بشكل درامي انطباعاً سيئاً لدى السوريين في الشمال يتجاوز مرارة الإحساس بتخلي تركيا عن دعم الثورة السورية إلى الإحساس الخذلان، بل وحتى "الخيانة"

من جهتها، ذهبت السلطات التركية إلى تحميل القوميون الأتراك المسؤولية عن الاعتداءات على اللاجئين السوريين، واستشهدت بلقطات فيديو تم تصويرها بإحدى الكاميرات الطرقية لشاحنة كانت تحمل العشرات من الذين شاركوا بعمليات الهجوم على اللاجئين السوريين في قيصري. وبعد إلقاء القبض على الكثير منهم اتضح أن 468 منهم لديهم سوابق جنائية، حسبما نقلت وكالة الأناضول التركية عن وزير الداخلية التركي علي يرلي كايا. وهذا ما دفع الرئيس إردوغان للتأكيد على أن أحداث قيصري وما تلاها هي جزء من خطاب "المعارضة المسموم" والمؤامرات التي تحيكها جهات لم يسمّها تستهدف ضرب الأخوة التركية . السورية وزعزعة الاستقرار في تركيا.

ويذكر أن الأحزاب التركية المعارضة لحزب العدالة والتنمية الحاكم قد جعلت ملف اللاجئين السوريين وإعادتهم إلى بلادهم . من خلال تفاهمات مع نظام الأسد . أولوية لها في الحملات الانتخابية المتكررة في العامين الماضيين مما دفع الرئيس التركي للإعلان عن مشروع سكني في الشمال السوري لإعادة مليون لاجئ. كل ذلك أعطى الانطباع بأن ملف اللاجئين السوريين بات قضية رأي عام في تركيا.

في حين تشير السلطات التركية بأصابع الاتهام إلى الحشود غير المنضبطة والأحزاب المعارضة، اعتبرت العديد من الكيانات والنخب السورية (مثل اتحاد نقابات العمال السوريين وبعض الأحزاب التي تشكلت حديثاً) أن أعمال الشغب الأخيرة في شمال سوريا كانت نتيجة لـ "تراكمات" مرتبطة بتعامل تركيا مع الملف السوري، حيث أدى إخفاق الحكومة التركية في شمال سوريا إلى زيادة الاستياء بين السكان المحليين بشكل مطرد، وكانت مقاطع الفيديو من مدينة قيصري مجرد نقطة قابلة للانفجار .

لقد لعبت طريقة إدارة الحكومة التركية للشمال السوري في كافة الميادين دوراً أساسياً في تنمية مشاعر سلبية عند السوريين تجاه تركيا. يحمّل كثير من السوريين الحكومة التركية المسؤولية عن تدهور الوضع الاقتصادي في الشمال السوري فرواتب الموظفين وعناصر الشرطة والجيش الوطني السوري والمعلمين أقل من 100$ شهرياً، على سبيل المثال. كما شهدت برامج منظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تخفيضاً كبيراً في عدد المشاريع والموظفين وحجم المساعدات المقدمة لمئات آلاف العائلات النازحة داخلياً. يضاف إلى ذلك اعتماد مراكز ptt التركية كمراكز حصرية لتوزيع رواتب الموظفين السوريين في المدن الرئيسية في الشمال مع ما يسببه ذلك من ازدحام شديد على هذه المراكز بسبب قلة عدد موظفي مراكز. ptt فمركزا ptt في مدينتي اعزاز وعفرين (وهما أكبر مدن شمال سوريا وتحوي كل منهما حوالي نصف مليون نسمة) يحويان موظفَين تركيين اثنين في كل مركز يقومان بتوزيع رواتب الموظفين.

ولم تستجب الحكومة التركية للمناشدات المتكررة لإيجاد حل لمشكلة ptt التي باتت تشكل عامل توتر شبه يومي. يضاف إلى ذلك الكثير من التفاصيل عن أداء الحكومة التركية السلبي في مجالات الزراعة والتجارة والصناعة والتعليم لتعمل جميعها على تنامي الموقف السلبي تجاه تركيا بين سكان الشمال السوري في الآونة الأخيرة .

على كل حال، فإن كثيراً من الهيئات والنخب السورية ترى طريقة تشكيل تركيا للمؤسسات السياسية الممثلة للشعب السوري سبباً رئيسياً في الاحتقان ضد الحكومة التركية. فمع تدخل تركيا العسكري المباشر في الشمال السوري ابتداء من أواخر 2016 للمساعدة في القضاء على تنظيم "داعش" ولإيقاف تقدم قوات النظام السوري المدعومة من روسيا وإيران ولاحقاً لإنهاء سيطرة "قسد" على مناطق عديدة، أصبحت تركيا اللاعب الأقوى وربما الأوحد في شمال وشمال غرب سورية. بدأت تركيا تدريجياً تتدخل في تشكيل مؤسسات المعارضة السورية ابتداء بالائتلاف ومروراً بالحكومة السورية المؤقتة وليس انتهاء بالمجالس المحلية في مدن وبلدات الشمال السوري. وعليه، فإن أي قرار يصدر عن هذه الكيانات لم يعد يعبّر عن إرادة السوريين ومصالحهم بقدر ما يعبر عن مصالح الحكومة التركية. لاحقاً، بدأت تركيا بتعيين رؤساء المجالس بشكل مباشر معتمدة-على ما يبدو- على مبدأ الولاء لتركيا بغض النظر عن إمكانيات ومؤهلات رؤساء وأعضاء المجلس أو رضا الشرائح الاجتماعية عنهم أو عمّا يمكن أن يقدموه للناس من خدمات تخفف من وطأة الحرب والتهجير. لا بل وصل الأمر إلى حدّ فرض بعض رؤساء المجالس بالقوة. وتأتي السيطرة شبه التامة لتركيا على الائتلاف والحكومة لتكمل حلقة الشلل التام لكل مفاصل الثورة. وكانت هذه السيطرة خطوة أولى في طريق دخول تركيا كضامن للمعارضة السورية في مفاوضات أستانا مع الجانبين الروسي والإيراني لصياغة تفاهمات أدت لاحقاً لإعادة رسم خطوط الاشتباك والتهدئة بيت قوات النظام والمعارضة مع ما تضمنه ذلك من تهجير مئات آلاف المدنيين السوريين من مدنهم تمهيداً لسيطرة النظام وداعميه عليها. لذلك فقد كان شعور السوريين بالصدمة والخذلان بحجم توقعاتهم وآمالهم التي بنوها على الموقف التركي الضامن لحقوقهم.

حتى بعد أسابيع من استقرار الوضع في قيصري وشمال سوريا، ليس واضحاً بعد فيما إذا كانت الحكومة التركية ستقوم بإصلاح نهجها أم ستمضي قدماً بنفس سياساتها السابقة. وعقب انتهاء أعمال الشغب في شمال سوريا، التقى مسؤولون أتراك مع فصائل من الجيش الوطني السوري لمناقشة المسار المستقبلي، مؤكدين على ضرورة ضمان السيطرة التركية في المنطقة. ومن ناحية أخرى، فقد نقلت قناة الجزيرة في 5 يوليو/ تموز تصريحات جديدة للرئيس إردوغان بأنه قد يرسل دعوة إلى بشار الأسد لحضور اجتماع يضمه مع الرئيس الروسي بوتين. بينما يفسر بعض المراقبين هذا التوجه لدى القيادة التركية على أنه تكتيك سياسي ضمن لعبة معقدة تتناسب مع الواقع الجيوسياسي، فإن شرائح كبيرة من الشعب السوري تراه تفريطاً بحقوقه ومتاجرة بتضحياته في مواجهته ضد نظام الأسد .

مع غياب أي أفق لحل سياسي للأزمة السورية، فإن إصرار الحكومة التركية على اتباع نفس سياستها السابقة في الشمال السوري وعلى مصادرة قرار الشارع السوري، يُنذر بعواقب وخيمة. فالشعب السوري الذي ضحى بمئات الآلاف في ثورته لنيل الحرية يبدو مستعداً للتضحية لنيل كرامته وأشياء أخرى، حسب تعبير العقيد المنشق عبد الجبار العكيدي في مقال نشره تعقيباً على أحداث الشمال السوري. وتبقى أي هجمات عنصرية جديدة على اللاجئين السوريين قنبلة موقوتة يمكن أن تخرج الأمور عن سيطرة الجميع في أي لحظة.

المصدر: معهد واشنطن

رؤية دول الخليج للأمن القومي تتجاوز حدودها البرية

معهد كارنيغي

عبدالله باعبود

(اللغة الانجليزية) 14 آب 2024

نص المقال: ترى دول خليجية مثل السعودية والإمارات أن الحفاظ على أمنها القومي لم يعد يقتصر على تأمين الحدود البرية فحسب، بل يقتضي أيضًا حماية مجالها الجوي، ومياهها الإقليمية، وحتى الطرق التجارية البحرية.

مقدّمة

لقد أعادت أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر وما تلاها، بدءًا من الهجوم المباغت الذي نفّذته حركة حماس على إسرائيل، ووصولًا إلى الحرب التي تشنّها إسرائيل منذ أشهر على قطاع غزة، تعريفَ الاعتبارات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي على نحو جذري. هذا ووجّهت الضربات الإيرانية غير المسبوقة على العمق الإسرائيلي، والتي شملت إطلاق صواريخ وطائرات مسيّرة ردًّا على قصف إسرائيل مجمّع السفارة الإيرانية في دمشق، رسالةً واضحة إلى الدول الإقليمية بشأن النفوذ العسكري الذي تتمتّع به طهران. فقد أثار الهجوم الإيراني على إسرائيل قلقَ دول الخليج، على الرغم من التقارب الناجح نسبيًا بينها وبين إيران عَقِب اتفاق المصالحة السعودي الإيراني الذي أُبرم في آذار/مارس 2023 برعاية

صينية. ومع أن طهران كشفت، بحسب بعض التقارير، عن نطاق عمليتها لدول الخليج المجاورة قبل تنفيذها، دفع حجم الهجوم وطبيعته هذه الدول إلى إعادة تقييم أولوياتها الأمنية.

باتت دول الخليج تدرك أن تأمين الحدود البرية لم يعد كافيًا لحماية الدولة من التهديدات المُحتملة، فالأمن القومي يتطلّب اتّخاذ تدابير إضافية، على رأسها حماية المجال الجوي والمناطق البحرية، وإقامة ترتيبات دفاعية عابرة للحدود، والاستثمار في تطوير التقنيات المرتبطة بالطائرات المسيّرة وأنظمة المراقبة .

لكن هذه الجهود قد تكشف عن محدوديّتها وقصورها، ولا سيما عند اندلاع أعمال عدائية. فانطلاق جولة جديدة من القتال بين إيران وإسرائيل سيضع دول مجلس التعاون الخليجي أمام تحديات كبيرة، ولا سيما إذا انخرطت الولايات المتحدة في الصراع. إذًا، ستواجه هذه الدول صعوبة في التعامل مع التحديات الأمنية المتغيّرة التي تهدّد حدودها وسيادتها، إذ عليها التوفيق بين تقاربها الدبلوماسي الأخير مع إيران، ومساعيها الرامية إلى تشكيل تحالف أمني إقليمي فضفاض يضمّ إسرائيل والولايات المتحدة، وتوجّهها الجديد نحو تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الصين، وروسيا بدرجةٍ أقل.

نصف عقد من المخاوف الأمنية المتنامية

تندرج المواجهة بين إسرائيل وإيران في العام 2024 ضمن سلسلةٍ من الأحداث التي أقلقت دول الخليج على مدى السنوات الأخيرة، ودفعتها إلى إعادة النظر في استراتيجياتها الجيوسياسية، ولا سيما في ما يتعلق بحماية حدودها. فنظرًا إلى وقف الدعم الأميركي للحرب التي تقودها السعودية ضدّ حركة أنصار الله (المعروفة بالحوثيين) في اليمن، والتهديد المستمر والمتعدّد الأوجه الذي تطرحه هذه الميليشيا اليمنية المدعومة من إيران، ساد انطباعٌ في دول مجلس التعاون الخليجي بتراجع المظلّة الأمنية الأميركية في المنطقة. يُشار إلى أن الانسحاب الفوضوي للقوات الأميركية من أفغانستان الأبعد جغرافيًا أثار أيضًا قلق دول الخليج. نتيجةً لذلك، أدركت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر أن عليها التكيُّف مع وضعٍ جديد، بعد أن كانت تنظر إلى الولايات المتحدة منذ فترة طويلة باعتبارها جهة ضامِنة أساسية لأمنها .

كذلك، أدّت بعض التطوّرات المتعلقة باليمن إلى إدراك مهمّ. فقد شنّ الحوثيون هجومًا بالطائرات المسيّرة استهدف معمل بقيق لتكرير النفط وحقل خريص النفطي في السعودية في العام 2019، ردًّا على انخراط التحالف الذي تقوده السعودية إلى جانب خصومهم في الحرب الأهلية اليمنية، وكان لافتًا الردّ الأميركي الفاتر على هذه الواقعة. وفي العام 2022، نفّذ الحوثيون عملية مشابهة عبر تفجير صهاريج نفط في أبو ظبي. ولم تلمَس السعودية والإمارات دعمًا أميركيًا قويًا لهما في أعقاب الهجمات التي طالتهما خلال العامَين 2019 و2022 على التوالي، ما دفعهما إلى إعادة تقييم اعتمادهما على الحلفاء الخارجيين لضمان أمنهما.

أما التطوّر الأبرز فتمثَّل في التغيير الذي طرأ على سياسة الإدارة الأميركية تجاه الحرب التي يشنّها التحالف بقيادة السعودية ضدّ الحوثيين. ففي شباط/فبراير 2021، أنهت الولايات المتحدة دعمها للعمليات الهجومية التي ينفّذها السعوديون وحلفاؤهم. وكان هذا القرار بمثابة إعادة توجيه للسياسة الأميركية بعيدًا عن الدعم غير المشروط لحملة التحالف العسكرية، التي تعرّضت إلى انتقادات متزايدة لتسبُّبها بسقوط ضحايا من المدنيين ووقوع أزمة إنسانية. وقد فرض وقف الدعم الأميركي ضغوطًا على السعودية لتغيير نهجها المتّبَع في هذا الصراع والسعي إلى حلّ تفاوضي. وكانت الإمارات قد غيّرت مسارها في العام 2019، لتكتفي إلى حدٍّ بعيد بتشكيل مجموعات سياسية وميليشيات تابعة لها في جنوب اليمن. واليوم، في المناطق اليمنية غير الخاضعة لسيطرة الحوثيين، تركّز السعودية والإمارات بشكلٍ أكبر على استخدام وكلائهما اليمنيين لإحباط مخطّطات بعضهما البعض بدلاً من توحيد قواهما لمواجهة خصمهما المشترك.

لكن أفعال الحوثيين لا تزال تثير قلق السعودية والإمارات، إذ عمَدوا منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي إلى شنّ هجمات على سفن الشحن في البحر الأحمر، سعيًا إلى ثني الدول عن مواصلة تعاملاتها الاقتصادية مع إسرائيل وهي تُمعن في تدمير قطاع غزة. والجدير بالذكر أن معظم هذه العمليات تركَّزت في مضيق باب المندب، الذي يُعدّ ممرًا بحريًا استراتيجيًا والمدخل الجنوبي لقناة السويس. وعلى الرغم من أن الحوثيين يصرّون على أنهم يستهدفون السفن المرتبطة بإسرائيل، فضلًا عن السفن الحربية الأميركية والبريطانية، يُشار إلى أنهم هاجموا سفنًا أخرى أيضًا، مُلحِقين الضرر بمصالح خمسٍ وستين دولة على الأقل. وأرغم هذا الوضعُ السفنَ على تحويل مسارها باتّجاه رأس الرجاء الصالح، ليزداد بذلك زمن رحلاتها مدّةً تصل إلى أسبوعَين إضافيَّين. ومن شأن استمرار تعطيل التدفّق الحر للموارد الهيدروكربونية عبر البحر الأحمر على المدى الطويل أن يخلّف عواقب وخيمة على أسواق الطاقة العالمية، ما قد يُلحق الضرر باقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على عائدات النفط والغاز. ونظرًا إلى انخراط دول الخليج المتزايد في مشروعات إقليمية كبرى تهدف إلى إنشاء ممرّاتٍ اقتصادية تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على الشحن بالسفن، أصبحت شديدة الحرص على ضمان أمن ممرّاتها المائية. إذًا، يمكن القول نوعًا ما إن السعودية والإمارات أصبحتا تنظران إلى العمليات البحرية التي ينفّذها الحوثيون على أنها تشكّل تهديدًا أكبر لمصالحهما وأمنهما من سيطرة الحوثيين على أجزاء كبيرة من اليمن.

يُضاف إلى ذلك أن التصعيد الأخير بين إسرائيل وإيران سلّط الضوء على أهمية حماية الحدود الجوية لدول الخليج. لم يشكّل الردّ الإيراني الانتقامي على إسرائيل تهديدًا مباشرًا لأيٍّ من دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها بدت قلقة من استخدام طهران للمجال الجوي الأردني، ولا سيما نظرًا إلى الحدود المشتركة بين الأردن والسعودية. يُشار إلى أن إسرائيل والأردن، إلى جانب القوات الأميركية والبريطانية المنتشرة في المنطقة، نجحت في اعتراض 99 في المئة من الطائرات المسيّرة والصواريخ التي أطلقتها إيران. ولم يكن ذلك خافيًا على دول الخليج. فالطائرات المسيّرة باتت عنصرًا أساسيًا في الحروب الحديثة بفضل تعدّد استخداماتها، وفعاليّتها، وقدرتها على توفير مزايا تكتيكية. وخير مثال على ذلك استخدام الطائرات المسيّرة المصنّعة في إسرائيل وإيران وتركيا ودول أخرى في جملةٍ من الصراعات، بما فيها العدوان الإسرائيلي على غزة، والاشتباكات بين حزب الله وإسرائيل على طول الحدود اللبنانية الإسرائيلية، ونزاع ناغورنو-كاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان، إضافةً إلى الحرب الأهلية الليبية، والصراع بين روسيا وأوكرانيا. وقد أثبتت المواجهة الأخيرة بين إسرائيل وإيران بشكل متزايد أهمية الدور الذي تؤدّيه الطائرات المسيّرة والأنظمة المضادّة لها في استراتيجيات الحفاظ على أمن الحدود في الشرق الأوسط.

وأدّت الأحداث اللاهبة الأخيرة بين إيران وإسرائيل، إلى توجيه الأنظار مجدّدًا، وإن بشكل غير مباشر، إلى مشكلة انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من عدم اعتراف البلدَين رسميًا بحيازة أسلحة نووية، يُعتقد على نطاق واسع بأن إسرائيل تمتلك ترسانة نووية، فيما أفادت تقارير بأن إيران كانت على بُعد أسابيع فقط من اكتساب القدرة على تطوير سلاح نووي. وقد حذّر ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان من أن بلاده ستطوّر سلاحًا نوويًا إذا تمكّنت إيران من الحصول على قنبلة نووية. واقع الحال أن احتدام سباق التسلّح النووي في الشرق الأوسط قد يكون كارثيًا، إذ سيتسبّب بتداعيات أمنية عالمية خطيرة وبعواقب اقتصادية وخيمة. ومن شأن هذا السيناريو تقويض الجهود التي تبذلها دول الخليج لتقليص اعتمادها على النفط والغاز، إذ قد تتم إعادة توجيه الأموال المخصّصة لمشاريع التنمية المستدامة نحو تطوير التقنيات النووية؛ ومن شأنه أيضًا إبطال التقدّم الذي أُحرِز في الآونة الأخيرة بشأن تخفيف حدّة التوتّرات مع إيران.

على المستوى النظري، قد يتيح توطيد الروابط الأمنية مع إسرائيل والولايات المتحدة لدول الخليج الاستفادة من مظلّة أمنية إقليمية أوسع لمواجهة التهديدات المُتصوَّرة من إيران ووكلائها. وقد وقّعت الإمارات والبحرين اتّفاقَي تطبيع العلاقات مع إسرائيل قبل تأجُّج الأوضاع بين إسرائيل وإيران، ومن المعروف أن السعودية في طور التفاوض بشأن إبرام اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة مقابل الحصول على اعتراف

المملكة بإسرائيل. لكن دخول دول مجلس التعاون الخليجي في تحالف علني مع إسرائيل قد يزيد من مخاطر تعرّضها للاستهداف على أيدي إيران والمجموعات الموالية لها في المنطقة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى امتناع دول الخليج عن الانحياز إلى طرفٍ دون آخر في المواجهة الأخيرة بين إيران وإسرائيل، داعيةً بدلاً من ذلك الجانبَين إلى التحلّي بأقصى درجات ضبط النفس لمنع أي تصعيد إضافي.

كيف تعاملت دول الخليج مع التحديات الأمنية

لا تزال دول الخليج، على الأقلّ في الوقت الراهن، تعوّل على واشنطن لتكون الجهة الضامنة لأمنها. تستضيف معظم دول مجلس التعاون الخليجي قواعد عسكرية أميركية، ولا تزال تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة للحصول على السلاح. ولكن إحجام واشنطن عن الردّ بقوّة على الهجمات التي شنّها الحوثيون على السعودية والإمارات دفع البلدَين إلى اتّخاذ تدابير للتحوّط من تعويلهما التقليدي على المظلّة الأمنية الأميركية، ولا سيما حين يتعلّق الأمر بحماية مجالهما الجوي ومجاريهما المائية. وشمل ذلك توطيد العلاقات مع قوى ناشئة مثل الصين، واستكشاف سُبل زيادة التعاون مع روسيا، وتقوية التحالفات الإقليمية. وكثّفت دول الخليج أيضًا جهودها لتعزيز قدراتها العسكرية وبنيتها التحتية الدفاعية، مثل الاستثمار في الأسلحة المتقدّمة، والتكنولوجيا العسكرية، وتطوير الصناعات الدفاعية المحلية. وستؤدّي المواجهة الأخيرة بين إسرائيل وإيران إلى تسريع وتيرة هذه العمليات.

تسلّط الرؤية الجديدة التي وضعها مجلس التعاون الخليجي مؤخرًا للتعاون الأمني الإقليمي الضوءَ على الميل المتزايد لدى دول الخليج لتولّي زمام الأمن بأيديها. وتهدف الخطة المُقترحة إلى تمكين جميع الدول الأعضاء الست في المجلس من حماية حدودها وإدارتها بفعالية أكبر. وتشمل المكوّنات الملموسة للرؤية تدريبات عسكرية ومنصّات استخبارية مشتركة، وهيكليات دفاعية متكاملة. ويسعى مجلس التعاون الخليجي، من خلال إعطاء الأولوية للأمن والاستقرار الإقليميَّين، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، وحماية الموارد الاقتصادية الحيوية وإمدادات الطاقة، إلى الحدّ من الاعتماد على الجهات الفاعلة الخارجية في المجال الأمني. ولكن فعالية هذه المبادرة في تمكين بلدان مجلس التعاون الخليجي من تولّي زمام الأمن بنفسها بشكل كامل ستتوقّف على التكامل التشغيلي لإجراءات الأمن الحدودي، والوحدة السياسية بين الدول الأعضاء، والقدرة على التكيّف بسرعة مع التهديدات الأمنية المتنامية في المنطقة.

فضلًا عن هذه المحاولات المحلية المنشأ لتشكيل منظومة أمنية إقليمية، بدأت دول خليجية عدّة توظيف استثمارات كبيرة في صناعاتها الدفاعية، وغالبًا ما يكون ذلك من خلال إقامة شراكات مع تكتّلات دفاعية كبرى، مثل شركة "بايكار" التركية لتصنيع الطائرات المسيّرة، من أجل تعزيز قدراتها المحلية على تصنيع الأسلحة. فقد وقّعت كلٌّ من السعودية والإمارات وقطر اتفاقات لشراء الطائرات المسيّرة التركية من طراز "بيرقدار"، وتشمل هذه الاتفاقات الإنتاج المشترك ونقل التكنولوجيا. إضافةً إلى ذلك، وقّعت شركة أنظمة الاتصالات والإلكترونيات المتقدّمة في السعودية اتفاقًا مع مجموعة تكنولوجيا الإلكترونيات الصينية لتصميم طائرات مسيّرة وتصنيعها بصورة مشتركة في المملكة. ووقّعت الإمارات اتفاقًا مع الشركة الوطنية الصينية لاستيراد وتصدير تكنولوجيا الطيران، لشراء أسطول من الطائرات النفّاثة المتطوّرة المستخدَمة في التدريب من طراز "أل-15". علاوةً على ذلك، اشترت قطر والإمارات مقاتلات "رافال" الفرنسية الصنع، وتدرس السعودية، بحسب التقارير، شراء طائرات من الطراز نفسه. وأنظمة مراقبة الحدود هي أيضًا من مجالات التركيز في هذه البلدان. في هذا الصدد، سيؤدّي اتفاقٌ أُبرِم مؤخرًا بين شركة "آلات" التابعة لصندوق الاستثمارات العامة في السعودية وشركة "داهوا" الصينية للتكنولوجيا إلى تصنيع معدّات المراقبة في المملكة. وبالمثل، استثمرت الإمارات في الطائرات المسيّرة المصنّعة محليًّا والمزوّدة بقدرات المراقبة، فيما تتعاون أيضًا مع إسرائيل في التطوير المشترك لمنظومة متقدّمة تستطيع اعتراض الطائرات المسيّرة وغيرها من التهديدات الجوية.

كان للقرار الذي اتّخذته الولايات المتحدة بوقف دعم العمليات الهجومية التي يشنّها التحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن تأثيرٌ كبيرٌ وشبه فوري على كيفية إدارة الرياض للحرب هناك. وعزّز أيضًا الشعور في أبو ظبي بأنها فعلت عين الصواب حين نفّذت عملية "إعادة انتشار استراتيجية" لقواتها في العام 2019، وتضمّنت تسليم بعض المواقع العسكرية إلى السعوديين والانكفاء عن المواجهة المباشرة مع الحوثيين. ولكن الأهم، على الرغم من تقليص السعودية والإمارات انخراطهما في الحرب ضدّ الحوثيين، أن هاتَين الدولتَين، اللتَين غالبًا ما تدخلان في منافسة فيما بينهما وكذلك مع الحوثيين، تواصلان محاولاتهما لفرض سيطرتهما على السواحل اليمنية. فالرياض وأبو ظبي تنظران إلى الطرق التجارية البحرية الإقليمية، بما فيها تلك التي تمتدّ خارج مياههما الإقليمية، بأنها حدودٌ استراتيجية تشمل مناطق نفوذهما المنشودة، وتعتبران أن حمايتها ضرورية للحفاظ على مصالحهما الاقتصادية والجيوسياسية. لهذه الغاية، قامت الإمارات والسعودية بتمويل تطوير البنية التحتية في موانئ يمنية أساسية (بما في ذلك جزيرة سُقطرى وجزيرة ميون/بريم) وعلى طول القرن الأفريقي، والإشراف عليها، من خلال العمل مع الحكومات المعترف بها دوليًا والميليشيات المحلية. وكلّما ترسّخت نظرة السعودية والإمارات إلى الطرق التجارية البحرية بأنها امتدادٌ لحدودهما الوطنية، ازدادت قناعتهما بأن الإشراف وحتى السيطرة على الموانئ في البحر الأحمر وخليج عدن أمرٌ بالغ الأهمية لتعزيز أمنهما القومي وحماية مصالحهما الاقتصادية.

على الساحة الدولية، تكشف تطوّرات عدّة عن حدوث تبدّلٍ في الديناميات الأمنية. فقد أظهر توقيع اتفاقية التعاون العسكري بين السعودية وروسيا في آب/أغسطس 2021، ثم الزيارة النادرة التي أجراها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الرياض وأبو ظبي في كانون الأول/ديسمبر 2023، أن الدولتَين الخليجيتَين غير متحمّستَين لنبذ روسيا. والحال هو أن مجلس التعاون الخليجي حافظ بشكل واضح على موقف الحياد في النزاع الروسي الأوكراني، مُبديًا رفضه لفرض عقوبات على موسكو. وكذلك، يشير توقيع السعودية اتفاق المصالحة مع إيران بوساطة صينية، مقرونًا بما يُزعَم عن بناء قاعدة عسكرية صينية في الإمارات، إلى توطيد العلاقات الصينية الخليجية.

إضافةً إلى ذلك، أيّدت دول مجلس التعاون الخليجي عودة سورية إلى شغل مقعدها في جامعة الدول العربية في أيار/مايو 2023، سعيًا إلى التقارب مع حكومة الرئيس بشار الأسد، على الرغم من الانتقاد الأميركي لهذه الخطوة. وتطرح إعادة تطبيع العلاقات مع نظامٍ متحالف مع إيران وروسيا تحدّيًا لمساعي واشنطن الرامية إلى صدّ النفوذ الإيراني والروسي، وقد تُبدّل أيضًا الترتيبات الأمنية الإقليمية. هذا ويشير استئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران في حدّ ذاته إلى تحوّلٍ في سياسات دول الخليج وسط فقدان ثقتها في الضمانات الأمنية الأميركية. تُحدث هذه الخطوة تشنّجًا في نسيج العلاقات التقليدية بين الولايات المتحدة ودول الخليج، وتزيد من تعقيد المساعي الأميركية الرامية إلى عزل طهران.

مع ذلك، من الضروري عدم المبالغة في تقدير تأثير هذه التطوّرات. فالتحوّل في الديناميات الأمنية في دول الخليج يعبّر عن تعديلٍ طرأ على شراكتها الأمنية مع واشنطن، وليس عن تدهور هذه الشراكة. وعلى الرغم من مساعي المصالحة مع إيران و"محور المقاومة" الذي يضمّ دولًا وقوى غير حكومية تدور في فلك طهران، ومن تقوية أواصر التعاون مع الصين وروسيا، فإن بعض دول الخليج عزّزت أيضًا روابطها مع إسرائيل بدعمٍ أميركي. إضافةً إلى ذلك، وافقت وزارة الخارجية الأميركية على البيع المحتمل لنظام صواريخ "باتريوت" الاعتراضية إلى السعودية ونظام الدفاع الصاروخي للارتفاعات العالية إلى الإمارات، ما يشي بأن الروابط الدفاعية بين واشنطن وكلٍّ من الرياض وأبو ظبي لا تزال متينة. خلاصة القول إن دول الخليج تحدّ من جوانب معيّنة في علاقاتها السياسية والعسكرية مع الولايات المتحدة، فيما تُبقي على جوانب أخرى أو تعزّزها؛ وتزيد من تعاونها مع إسرائيل فيما تتجنّب التحالف معها؛ وتحرص في غضون ذلك أيضًا على تنويع شراكاتها الدولية. إذًا، في ظل توجّه

النظام العالمي المتزايد نحو التعدّدية القطبية، عمَدت دول الخليج، بحكم الضرورة، إلى اتّباع نهجٍ أكثر مرونة في عملية اتّخاذ القرارات المتعلقة بالأمن والسياسة الخارجية على السواء.

خاتمة

لم يفضِ التصعيد الأخير بين إسرائيل وإيران إلى تأجيج المخاوف الأمنية في منطقة الخليج فحسب، بل أدّى أيضًا إلى تسريع وتيرة التحوّل الذي طرأ على تصوّر مفهوم الأمن الحدودي في دول الخليج. وقد بدأت مظاهر هذا التغيّر في العام 2019، حين لمَست دول الخليج ردًّا أميركيًا فاترًا على الهجمات التي شنّها الحوثيون على الأراضي السعودية. كذلك، كشفت المواجهة بين إسرائيل وإيران عن الترابط الوثيق بين التهديدات الأمنية عبر الحدود. فبعد استخدام إيران المجال الجوي الأردني لتنفيذ هجماتها الانتقامية ضدّ إسرائيل، وإقدام الحوثيين على تعطيل حركة الملاحة في البحر الأحمر، بات جليًّا أن الأمن الحدودي لم يعد يقتصر على تأمين الحدود البرية، بل يشمل أيضًا حماية المجال الجوي، والطرق التجارية البحرية، والشبكة السيبرانية. في غضون ذلك، ترى السعودية والإمارات وقطر أن هذه التطورات تقتضي تنويع السياسات الخارجية والدفاعية: فعلى الرغم من أن التحالفات التقليدية لا تزال مهمّة لدول الخليج، التي تحافظ على اتفاقياتها الأمنية الراسخة مع الولايات المتحدة، يتطلّع بعض هذه الدول إلى الدخول في شراكات أمنية جديدة مع الصين. وكمُكمّلٍ لهذا النهج، تسعى دول الخليج إلى تعزيز آليات الدفاع المشتركة فيما بينها، والاستثمار في الصناعات العسكرية المحلية، بما في ذلك تطوير أنظمة مراقبة الحدود، والطائرات المسيّرة، والأمن السيبراني.

المصدر: كارنيغي

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces